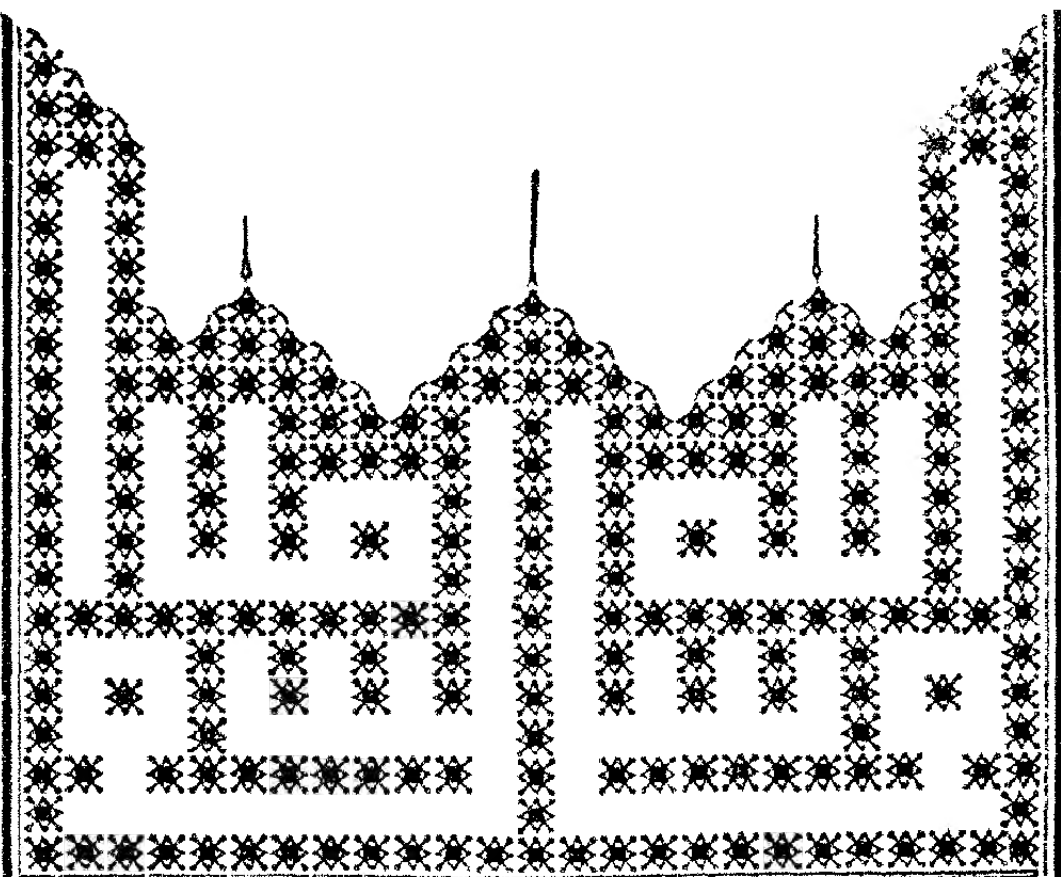




في المادى
العصرية لمشاهير العلوم
الأزهرية لحضرة الشيخ نصر
الحويجى الشافعى غفر الله
له وما شايعه ولوانديه
والمسلمين
آمين



﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عظمى بجمالية)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجريه﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين أما بعد فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر الخوحي الشافعي لما تجاسرت بتقديم
 مكتوب ملخصه شيخ الإسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الاعلام الشمس محمد الأنباري
 حفظه الله وأبقاه بجاه زبده خير أنبياء يتضمن طلب امتحاني في الاحد عشر علما المعناد
 قراءتها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والمعاني والبيان والبدائع والمنطق
 والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبما يقتضيه القانون المستنبط هوله
 للعمل بمقتضاه أمرني أن آتي بمقدمة شروع لتلك العلوم فبادرت بالامثال وعلى الله
 الاتكال اعلم ان تحصيل العلوم مطلقا موقوف على شروطها وأسبابها كما ان النظرى
 منها متوقفت أيضا على ما يقتضى اليه من الضرورى والالزم الدور أو التسلسل فشرطها
 الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها النفس وهي
 جوهر مجرد عن المادة وعلائقها به كمال النوع الانساني ونعائمه والعقل وهو قوة للنفس
 بها تستعمل للعلوم والادراكات فالعقل قوة بما يحدث ما ينفع النفس فخرجت القوة التي بها
 يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة والقوة التي بها يدفع ما يضر البدن وهي العصب
 والحواس الخمس الظاهرة والسمع وهو قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها

قوله مطلقا أى اصطلاحية
 أولغوية تصويرية أو
 تصديقية نظرية أو
 ضرورية يقينية أو ظنية
 اه مؤلف

الاصوات والنفحات وهذه القوة أفصل القوى فان الاصم كجبرماني والبصر وهو قوة
 مودعة في العصبين المجوفين اللتين تتلاقيان وتنقاطعان تقاطعا صائبا يدرك بهما الالوان
 والاشكال وغير ذلك وهو أوسع عوالم المخلوقات الا أنها فوائدها نبوية . والشم وهو قوة
 مودعة في الزائدين التائنين من مقدم الدماغ الشبهتين بحلمتي الثدى يدرك بهما الروائح
 والذوق وهو قوة منبثة في العصب المصروش على جرم اللسان يدرك بهما الطعوم بنوسط
 الرطوبة اللعابية . واللمس وهو قوة منبثة في العصب المخاط لاكثر البدن وهذه الحاسة
 أول ما يوجد من الحواس فان أول ما يخلق في الانسان بعد خلقه في مبداء الفطرة عن العلوم
 والاحساسات حاسة اللمس فيدرك بهما الرطوبة واليبوسة واللين والخشونة وغير ذلك ثم
 يخلق له البصر فيدرك به الالوان ثم ينفتح له السمع ثم يخلق له الذوق فيدرك به الطعوم ثم يخلق
 له الشم فيدرك به الروائح . والحواس الخمس الباطنة . الخمس المشتركة وهو قوة مرتبة في
 مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
 في الحواس الظاهرة ولذا يسمى حسا مشتركا . والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
 الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات لانه خزنة للحمس المشترك . والوهم وهو قوة
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك به المعاني الجزئية كالصداقة والعداوة
 في زيد . والحفاظة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه
 القوة الواهمة من المعاني الجزئية . والمتصرفة وهي قوة مرتبة في أول التجويف الاوسط
 من الدماغ . والخبر الصادق وهو على نوعين أحدهما المتوازر وهو الخبر الثابت على
 السنة قوم لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن محسوس باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 كالخبر عن الملوك الخالصة في الازمنة الماضية وذلك النوع يوجب العلم الضروري فانه
 يحصل به العلم حتى للصبيان الذين لا اهنداء لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات فان
 قيل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين فلتأرجع بما يكون مع
 الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الجبل المؤلف من الشعرات . والثاني خبر من
 يستحيل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع يوجب العلم الاستدلالي
 لتوقف العلم منه على الاستدلال واستحضارانه خبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر
 هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع فلا بد في افادته اليقين من العلم بكونه كلام الخبر الواجب
 الصدق وذلك بالتوازر أو بسمع الصوت كسمع الخبر من في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن العلم بان اللفظ موضوع لمعناه وذلك بالتوازر أيضا ومن العلم بالقرائن على ارادة الخبر
 هذا المعنى من اللفظ كالصلاة والزكاة . والوجدان وهو قوة باطنية في القلب لا في الدماغ
 يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والنجل والوجل . والتجربة وهي التكرار على
 نهج واحد فتفيد العلم بواسطة قياس خفي أي غير محتاج الى الشعور بترتيب مقدمته
 وبتموسطها وافضائها الى العلم وان كانتا حاضرتين في الدهن كعلمك بان السقمونيا مسهلة
 للحمى فراء لان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكلما وجد السبب وجد

المسبب والنظر وهو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها بطريق
 النظر والاستدلال يحتاج إلى معرفة النظر وإثباته قبل الشروع في العلوم حتى يتأتى له
 تحصيلها على وجه التحقيق فاعلم أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدء ينفق بل لابد من
 مبادئ مناسبة له والمبادئ لا تفصل اليه كيف اتفقت بل لابد من هيئة مخصوصة وإذا
 حاولنا تحصيل مطلوب نظري أو تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه لا يستحال
 التوجه إلى المجهول المطابق تحركات النفس منه في الصور المخزونة عندنا منتقلة من صورة
 إلى صورة إلى أن تظهر بمبادئها الذاتية والعرضيات بالنسبة لتصور والحدود الوسطى
 بالنسبة للتصديق فتتضمنها متعينة متميزة ثم تتحرك فيها لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي إلى
 تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه يتبادر عما عداه أو إلى المصدق به يقينا أو غير يقين فهذه
 حركتان تحصل بأولاهما المادة وبأثانيها الصورة وحقيقة النظر مجموع هاتين الحركتين وهو
 يقيد العلم بشروط فيشترط له بعد شروط العلم المتقدمة عدم الجرم بالمطلوب إذا طلب مع
 الحصول وعدم الجرم بنقصه لأنه موجود حيثئذ صارف عن المطلوب كالأكل مع الامتلاء
 وتعدد الأدلة لزيادة الاطمئنان لا طلب الحصول * والالهام وهو النقاء معنى في القلب
 بطريق الفيض أي معنى لا يقبل الشك والبريد وهذا ليس سببا لعامة الخلق بل لبعض وقد
 ورد الخبر به وحكي عن كثير من السلف والتقليد وهو الأخذ بقول المتقدم * وخبر الواحد
 العدل والاستقراء وهو تصفح أكثر الجريئات لحكم بها على الكل كما إذا استقرأت
 الحيوانات فوجدت أكثرها يتحرك فكله الاستفلال عند المضغ فتكملت على كل حيوان به
 يتحرك فكله الاستفلال عند المضغ ويغلب الاستقراء عن التجربة بأن الاستقراء استدلال يجري
 على كلي والتجربة يفاد معها الحكم بواسطة قياس خفي هو سبب وعلة في الحكم * والتقليد وهو
 تشبه جري يجري في معنى مشترك بينهما يشبه الحكم الثابت في التشبه بالمعلل
 بذلك المعنى كثيرون الحرمة للبيد سبب تشبهه بالحر يجامع الاسكار الذي هو علة فيها
 * والحدس وهو موضح المبادئ والمطالب دفعة أي حضور الأدلة والتأخر من غير اكتساب
 فكري بحيث يكون الانتقال من ما جاد من غير حركة لا أنه لا انتقال فيه رأسا بخلاف الفكر
 فانه حركة من المطلوب المشعور به بوجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر
 ولا بد فيه من حركتين بخلاف الحدس إذا لا حركة فيه أصلا ولا انتقال بحركة فان الحركة
 تدريجية الوجود والحدس دفعي وحضور الأدلة ليس لازما لتصور طرفي النتيجة كافي واسطة
 القضايا التي قياساتها معها حتى يلزم عدم تغير الحدس عنها كقولنا نور القمر مستفاد من
 الشمس لما يرى من اختلاف أشكال نوره بحسب قربه منه أو بعده عنها فيحكم العقل بأنه
 لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك فهو - حيثئذ كالتجربة في تكرار المشاهدة ومقارنته
 القياس الخفي وليس بتجربة لان الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحدس بخلاف الجريات
 فانها واقعة باختيار الجرب وفعلة وما ينتهي اليه النظرى فهو الضروري فالصورات
 الضرورية ترجع إلى البدييات كتصور وجودك وانك لست بحدوم أي فتصور الطرفين

والنسبة لا تصور مفهوم الوجود وأنه زاد على الذات والافههذا نظرى ولذا اختلف العقلاء
فيه على أقوال فقيل انه حال وقيل انه وجه واعتباره وقيل انه عين الوجود مطلقا وقيل
غير الوجود مطلقا وقيل عينه في القديم غيره في الحوادث وترجع الى المشاهدات كتصور
محسوس من المحسوسات والى الالهاميات كتصوره مناض عينك من القادر المختار ولم
يشغلوا بضبط التصورات الضرورية. وأما التصديقات الضرورية فسيعة المدييات
والحسيات والوجدانيات والالهاميات والفطريات والمتواترات والمجربات لان القضايا
أما أن يكون تصورا طرفها بعد شرائط الادراك من الانساب وسلامة الآلات كافي
في حكم العقل أولا فان كان كافيا فهي البدييات وان لم يكن كافيا فلا حاجة لبحثنا الى أمر
ينضم الى العقل ويعينه على الحكم أو الى القضية أو الى حاجتنا الى ان كان الأمر
المحتاج اليه فيه هو الحس والحسيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام
والالهاميات والثاني النظر بان لا هم قضايان يحكم بها العقل بواسطة لا تعرب عنه عدد تصور
الطرفين وهي المعنية بأمر لازم منضم الى القضية ولهذا تسمى قضايان باسما معهما كالحكم
بان الاربعه روج لا تساهوا الى مساويين والثالث ان كان حصولها بالاعداد والمتواترات
والاوان كان عن حيز به فالمجربات لان المتواترات قضايان يحكم بها العقل بواسطة كثرة
المجربين بأمر ممكن من استدلال المشاهدات كثيرة يجمع معها نواظوه على الكذب فينضم الى
العقل سماع الاخبار والى القضية فاسحقى هو انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لما أخبر به هذا
الجمع والمجربات قضايان يحكم بها العقل بانضمام تكرار المشاهدات السه والقياس الحكي المنبع
للقين اليها وهو الوقوع المتكرر على التمسح واحد لا بد له من حله وتكلموا بحدث العقل بعد
المعول لا يقال ان العلم بسبب التجربة من العاديات وهي تحتل القيق جائرة التخلف ولا
بعد الا انما فكيف تكون المجربات مفيدة للقياس فضلا عن كونها من الضروريات لان
عدم احتمال التقيض في العلم معنى عدم تجويز العالم اياه لاحالا كافي الظن ولأما لا كافي
الجزم التقليدي وأما احتمال التقيض بمعنى أنه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته لكونه
ممكنا في نفسه من الممكنات التي يجوز وقوعها ولا وقوعها فلا ضرر فيه بل يحجب في غير
العاديات كالحكم ببياض الجسم المشاهدة قطعاً مع أنه في نفسه ممكن أن يكون وأن لا يكون
ولا يقدح في الحسيات غلط الحس في بعض الصور فابا يرى الصغير كبيراً والعكس والعكس في
الماء فجرين والالوان المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الرحي الى محيطها عند ادارتها
لونا واحداً متجانس الكل ويرى من في السفينة السفينة ساكنة وهي متحركة والشاط
متحرك كاهو ساكن ويرى الاحول الواحد اثنين ويحد الصغرى الطولم الان غلطه في
بعض الصور لاسباب جزئية لا يتا في الجرم المطابق في كثير من الصور بانتهاء اسباب
الفاظ كالحكم بان الشمس مضيئة والنار حارة كما لا يقدح في البدييات وقوع الاختلاف
فيها لان الاختلاف في البدييات لعدم الالف أو لظفاء في التصور لا يتا في البدهة. وأما
تخصيل العلوم الاصطلاحية والفتون على وجه البصيرة فوقوف على التعريف بالحد

أوبالرسم وعلى التصديق بموضوعه والتصديق بالثمرة والغاية فيجب حينئذ
على كل شارح أن يتصوره بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة في المشروع فيه
بحسب العرف لا لتوقف أصل المشروع على ذلك والافتي في التصور بوجه ما والتصديق
بقائده ما منقييد البصيرة بالعرف يندفع قول السعدان البصيرة ليست أمر مضبوطا
والشروع في العلم انما يتوقف على التصور بوجه ما ألا ترى أن كثيرا من الطالبين يحصل
كثيرا من العلوم كالنحو وغيره مع الذهول عن تعريفها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة
في المشروع فيه أن يكون المشروع فيه غيرا عسده عن غيره حتى لا يشتغل بما ليس منه
ولا يهمل ما هو منه وذلك حاصل بالتمتع برب المساموي فانه لولا التعريف لما تمعز عند الطالب
لان العلم بطاقي على أحد أمور ثلاثة وهي القواعد والملكية والادراك ولا يخفاء أن القواعد
كثيرة جدا وأن الملكات كثيرة أيضا ضرورة تعدد الملكات بتعدد متعلقاتها وأن الكيفيات
الادراكية المرادة من العلوم كثيرة أيضا يطلب حصولها باعنائها في النفس وهو انصاف بها
ويسمى وجودا متصلا لا بصورها وهو تصور لها يسمى وجودا ظاهريا لانه كالظلل للشجرة
وذلك كما يؤمن بتصنيف بالايهام وان لم يتصوره ويتصور الكفر بحصول مفهومه في
نفسه من انه انكار النفس وجودها وان لم يتصوره لم يتصوره فخرج عند الشروع في العلم سواء
أريد منه الملكات أو الكيفيات الادراكية أو القواعد الى ما يفيد تصوره بصورة
اجالية ان عذر تصوره على التفصيل صوت الطالب والطرف عن الخلال بما هو منه واشتغال بما
ليس منه وذلك هو المعنى شعر برب العلم فكان من مقدماته ووجه حصر العلم فيما ذكر ان
لنفس مراتب أربعة المرتبة الاولى ان تكون حالية عن المعقولات مع استعدادها لها
وتسمى حينئذ بالعقل الهيولي في هذه المرتبة لا اعتداد بها لضعفها والثانية ان تحصل لها
المعقولات البديهية وتستعد استعدادا قريبا لان تنقل منها الى النظريات وتسمى حينئذ
عقلا بالملكية والثالثة ان تحصل لها المعقولات النظرية لتكون لا طائلها وتستحضرها
بالفعل بل صارت مخزونة عند حاجتها تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كتب جديد
وتسمى حينئذ عقلا بالفعال والرابعة ان يطالع المعقولات وتستحضرها وتسمى حينئذ بالعقل
الطائي والمرتبة الثانية ملكة الاستحصال والثالثة ملكة الاستحضار وهما من درجتي
الملكية أحد الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات الادراكية المكتسبة والحاصلة
بالفعل كفي المرتبة الثالثة أوالخاصة كفي المرتبة الرابعة وثالثها نفس المعقولات
فالعلم اما ان يطاقي على الاستعداد والتهيؤ للعقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول
واطلاق العلم عليه من اطلاق العلم على العلوم الا انه صار حقيقة عرفية والملكية هي
الكيفية الرابعة مقابل الخال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العدم والاشياء ان
الاستعداد ثابت متقرر وان يصدق بموضوعه الموسوع لكمال البصيرة وتوكيدها بقولنا
لكمال البصيرة ندفع قول السعدان تمثيل العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع
وان كان تمثيل العلوم في أنفسها بتمثيل الموضوعات وانما لم يجعل التصديق بالموضوعية

قوله وان يصدق الخ عطف
على ان يتصوره اه
مؤلف

لاصل البصيرة والتعريف لكلاهما عكس ما ذكر لان التمييز الحاصل بالتصديق بالموضوعية
 توقف على امرين لان التصديق بالموضوعية يقتضي تصور الموضوع بخلاف التمييز
 بالتعريف فانه توقف على امر واحد وهو التصور فكان كالحزب والحزب من حيث ذاته متقدم
 على الكل والمراد من التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجمال فانك
 اذا قلت مثلا العدد موضوع علم الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك
 الا بعد الاطاحة بعلم الحساب مع ان الغرض التصديق بالموضوعية قبل الاطاحة بعلم فكان
 التصديق بالموضوعية اجالا من سوابق العلم بان يصدق بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد
 الاطلاع على مسألة واحدة أو بمجرد الاختيار وتحقيقه من لواحقه ولان تغيير العلوم
 في انفسها بقطع النظر عن تغيير الطالاب انما هو بحسب تغيير الموضوعات لا المحسولات
 لانها منتشرة غير مضبوطة وان كانت تتمايز عند الطالاب عما لها من التعريفات والغايات
 ولذا قال في شرح المقاصد اقول اتفقت كلمة القوم على ان تغيير العلوم في انفسها انما هو
 بحسب تغيير الموضوعات فيتناسب تصدير العلم ببيان الموضوع افادة لما به يتميز بحسب الذات
 بعد ما افاد التعريف التمييز بحسب المفهوم ثم قال وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة
 المطلوبة لها من الاعراض الذاتية اطاحة بها أي تلك الكثرة اجمالا بحيث اذا قصد
 تخصيصها بغيرها لم ينصرف الطلب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شك ان جهة
 وحدة مسائل العلم اولها وذلالات وجهة تمييزها في نفسها في الموضوع اه فظهر ان
 الموضوع جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرفت لها جهات آخر
 كالتعريف والغاية ولهذا اذا جعلوا اتيان العلوم وتمايزها وتمايزها بحسب الموضوع عني
 ان موضوع أحد العلمين ان كان مباحثا للموضوع الآخر من كل جهة فالعلمان متباينان على
 الاطلاق وان كان اعم منه فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئا واحدا بالذات
 متباينان بالاعتبار أو شيئين متشاركين في جنس أو غيره فالعلمان متماثلان وتخص ان
 التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروع فيه وأما التصديق بالاعراض
 الذاتية له غير الوجود فن اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر
 كانه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود
 لموضوعاتها لان موضوع العلم مادة فيجب ان يكون وجوده مستلما ما جاء عنه لان
 ما لا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف يطلب وجود شيء له فلا بد ان يكون موضوع العلم بين
 الوجود في نفسه كوجود علم الحكمة الباحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي
 عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو اذ يبين وجوده في علم
 أعلى واعلم يكون موضوعه بين الوجود وأما تعريفه بأنه المبحوث عن عوارضه الذاتية في
 العلم فن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم
 في سببية أو الكلام على حذف مضاف أي في متعلقه ان اريد بالعلم الملكية أو الادوال
 والبحث عن عرضه الذاتي صادق بصور يحمل العرض الذاتي على نفس الموضوع أو على

قوله ولان تغيير عطف
 على لكال البصيرة اه
 مؤلف

مساوية أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان العلوم تحمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أي لا يخرج الحمل فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم فأمانة خلوتها بالجمع فانه قد يحمل العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لأفراده سواء كانت لازمة أو مفارقة أثبت له أو جزئية أو مساوية أو لعرضه الذاتي الشامل لأفراده وان كانت غير شاملة لأفراده أثبت لموعه أو لنوعه أو لعرضه الذاتي وأثبت مقايها لنوع آخر فان قلت اذا أثبت العرض للنوع فهو بحث في العلم عن الاعراض الغريبة لاسما الحق الموضوع بواسطة أمر أخص وهو النوع أجب بانه نوعه ليس واسطة في العلوق بل هي عارضة للموضوع لذاته غاية ما ههنا ان أحد العريسين المتقابلين لم يكن عاماً لجميع الأنواع والامور وجد المقابل الآخر وحب حل أحد المتقابلين على نوع والآخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم من اللا يتحتاج في قبوله الى الحركة والسكون الى ان يكون حيوياً أو اسماً ما نشأت انه عرض ذاتي صلافة في اتصافه بالحياتية يحتاج في اتصافه به الى ان يصير اسماً الى الحيوان يحتاج في اتصافه به الى ما ذكر والعرض الذاتي ما لحق الشيء لذاته أي من غير واسطة كالمذهب أي ادراك الامور العريضة الخفية السبب اللاحق للانسان لذاته وكونه مخلوقه من غير واسطة لا يقتضي ان اثباته من غير واسطة حتى يكون مسمى ما لحق الشيء الجزئية كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة الحيوان وأما الحركة كذا فليس كذلك بل هي واسطة ولذلك للحق الجاد وما لحق الشيء لخارج عنه مساو كالحق اللاحق للانسان بواسطة منه مذهب وان المذهب مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يوجب فانه عرض للانسان في المهد ولذلك يصح كون واعمالهم من التسلاية اعراضاً ذاتية لاسما انها ذات المعروض أي نسبة الى ذاته نسبة قوية أما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الحقيقة باعتبار بعض الاعضاء واما الثالث فلان المساوي مستند الى ذات المعروض والمستند الى المستند الى شيء مستند الى ذلك الشيء والاحتراز بالذاتية عن الغريبة وهو ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم منه مطلقاً كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة الجسم فالجسم وان كان أعم الا انه ليس جزءاً كالحياة بالنسبة للانسان وما يعرض له لخارج عنه مطلقاً كالحق العارض للحيوان بواسطة انه انسان وان كان عروضة للانسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مباين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما يعرض له لخارج عنه أعم من وجهه كالفصل العارض للابيض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما فيها من الغرابة بالقباس الى المعروض وان يعرف فائدة ويصدق بها ليزداد جدواً ونشاطاً حتى لا يعرض عنه بعد الشروع فيه فلنشرع فيه مع الجهل بالفايدة لم يكن الشروع على بصيرة وبذلك يندفع قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق بفائدة ما والقدر

قوله على جزئه أي جزء
مفهومة اه مؤلف
قوله سواء الخ فاللزمة
كالضمان بالقوة والمفارقة
كالتنفس بالفعل
وغير الشاملة كالفصل
بالفعل اه مؤلف

قوله وان يعرف الخ عطف
على ان ينصوره اه
مؤلف

قوله وان يعرف عطف على
ان يتصوره اه مؤلف

المستفاد من البصيرة بالفائدة غير انقد والمستفاد من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه
لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يقال لا حاجة اليها وان يعرف عاقبته لتوكيد ما حصل بعرفة
الفائدة كما ان التصديق بالموضوعية لتوكيد البصيرة الخاصة بالتعريف والفرق بين
الفائدة والعاية ان ما يترتب على الشيء ان كان مما يشوقه الكل طبعاً فالفائدة والافانابة
كما يؤخذ من المقام هذا ما يتعلق بالواجب من المبادئ واما ما يقام من الفضل والنسبة
الخ فستحسن تكرير الفائدة ولان فيه زيادة احاطة وتبيين (تمه) هل القوى المتقدمة
آلة في الادراك أو هي المدركة نفسها يدل للأول ان الانسان اذا نام وانفصلت عيناه لا يدرك
شيئاً ويدل للثاني ان انما يتم تدرك بجواسم أو أوهامها ويدل له أيضاً ان الحس أو الوهم قد
يحكم بحكم خاطئ مع مخالفة العقل له حينئذ

علم أصول الفقه

اذا تم هذا أخذ أصول الفقه مضافاً للأدلة الاجالية وأما حده فمما هو علم بأصول الحكم
فيها عن أحوال الأدلة الاجالية السهمية والمرجحات وصفات المجتهد أي الأدلة الغير المعينة
لأنه لا يعين فيها اجترانها من الأدلة التفصيلية لعدم اشعار الكل بمخرج معين من جزئياته
وذلك ان العلم بالأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية الذي هو الفقه يتوقف على هذه
الثلاثة أما الأول فلان الدليل التفصيلي اعلم يدل به على الحكم الذي أفاضه بواسطة
تركبه مع الدليل الاجالي السهمي لان العقل لا مدخل له في الاحكام عند العمل التفصيلي
سفرى والاجالي كبرى أي مع الجمال المثبتة لهما واما الثاني فلان معرفة المرجحات
كالصية وعاقب الاستاد وفقه الراوي وورعه وضبطه مما به لم يهود دليل الحكم دون غيره من
الأدلة التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب التردد دليل وآخر على حقيقته واحدهما
ص والآخر طاهر فالدليل هو الأول لترجيحه بكونه نصاً واما الثالث فلان المجتهد المستفيد
للاحكام من الأدلة التفصيلية بطريق الاجتهاد والاستنباط وهو استقراء الفقه الواسع
لتحصيل كل حكم اعلم بكون أهلاً لاستفادتها منها اذا قامت به صفات الاجتهاد من كونه
شديداً الفهم باطنياً لمقامه الكلام ومن كونه متوسطاً في اللغة والعربية والاصول
والبلاغة ومنعقد الاحكام من الكتاب والسنة فقد علم انشاء الفقه على هذه الثلاثة فهي
أصوله ولذلك انحصر المقصود بالذات من فن الاصول في سبعة كتب وهذا الحصر
استقراني ومن أراد حصر اعقليا فقد وكب شططا الا ان يقصده ضبطاً يقلل الانتشار
ويسهل الاستقراء فيقال لما كان الغرض من المقصود بالذات استنباط الاحكام فابحث اما
عن حال المستنبط وهي الصفات أو عن حال ما تستنبط هي منه اما باعتبار التعارض وهو
الترجيح أولاً وهو الأدلة السهمية أو هو علم بأصول يبحث فيها عن أحوال الأدلة الاجالية
فقط وأما ذكر المرجحات وصفات المجتهد في كتب الاصول فلانها طريق الى الاصول التي
هي القواعد الكلية الباعثة عن أحوال الدلائل الاجالية أما بالنسبة للمجتهد فلان
معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد طريق الى معرفة واستفادة المجتهد تلك القواعد

قوله وذلك الخ بيان انكون
علم الاصول باحثاً عن
أحوال هذه الثلاثة ولما
يشعر به اللقب من ابتناء
الفقه على الاصول اه
مؤلف

الكلية أما كون قيام الصفات طريقا ظاهرا وأما كون معرفة المبرجات طريقا فاعقول
 انفسنا زاني في حاشية التمرح العسدي لا بدق كلية القاعدة من العلم بالمبرجات فالمرجات
 طرق لاستفادة المجتهد كلية القاعدة اذ قد يوجد الامر مع المعارض فلا يكون كل امر
 للوجوب الا ان علم المرحح اه فيثبت تكون لمعرفة المبرجات وقيام الصفات جهتان
 جهة استفادة المجتهد الدليل التفصيلي بها كما وجه استفادتها القاعدة اذ لا بدق
 استفادتها كلية من العلم بالمرجات كما قال السيد واما بالنسبة للاصولي من حيث هو اصولي
 فلان معرفة المبرجات ومعرفة الصفات طريق الى معرفة الاصول الاصول لانه لا تعقل
 الحقيقة المأخوذة في الموضوع الا بمعرفة مدخولها وان كانت نعمة الموضوع هي الحقيقة
 دون مدخولها لانه خارج عنه ضرورة انها مضافة ومنسوبة الى مدخولها فان موضوعه كما
 قال الجمهور الادلة الاجمالية المبحوث عن احوالها من حيث الاثبات بها بطريق الاجتهاد
 بعد الترحيح عند التعارض أي اثبات الاحكام النقيضة بها مع تركها مع الادلة التفصيلية
 بعد الترحيح عند التعارض ومعرفة مدخولها تعرف المبرجات وصفات المجتهد وايضا يجب
 معرفة تلك المدخول حتى تعرف الاحوال العارضة من جهته فتعمل على الموضوع فهذا
 غاية بحث الاصولي من حيث هو اصولي وهذا هو المراد من قولنا واما ذكر المبرجات الخ لانه
 انما يناسب الاصولي من حيث هو اصولي المشتغل بالاصول لا المجتهد المستنبط للاحكام
 الفقهية فالاصولي انما يتعلق ببحثه باثبات احوال موضوع الاصول العارضة من جهة
 اثبات المجتهد الاحكام بها بطريق الاجتهاد بعد الترحيح وهذا التعريف الثاني هو الاول لان
 الحقيقة نعمة للموضوع ومدخولها ليس من احوالها حيث انما هو عن احوال ذلك الموضوع من
 تلك الحقيقة لانه احوال مدخول تلك الحقيقة الذي هو صفات المجتهد والمرجات وبهذا
 يتضح ان ذكر المبرجات وصفات المجتهد في كتب الاصول انما هو للكشف عن ماهيتها
 وتبينها فهو مقام تصوري لا تصديقي وما يتعلق به هذا التبيين ليس من المسائل لان المسئلة
 ما يتعلق به البحث بمعنى الحل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قاله السيد
 الخرجاني في حاشية شرح المطالع وقال الشهاب عمدة في جعل المبرجات وصفات المجتهد من
 اصول الفقه نظر اه وحاصل نظره ان تلك المباحث مباحث اصول لا تصديقي فلا تعذر من
 العلم كما مر عن السيد والتعريف الاول ما ذهب اليه الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب
 جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور بأن كلامهم متناقض لان مقتضى تعريفهم دخول
 المبرجات وصفات المجتهد في الاصول ومقتضى بيان الموضوع استخراجها فالصواب حذف
 المبرجات وصفات المجتهد من التعريف نعم في قول صاحب الجوامع اصول الفقه دلالة
 الاجمالية ضرب من التسامح بان يراد باللائل القضايا أو بقدر مضاف أي قضايا الدلائل
 والقرينة على ذلك قوله الاتي من فن الاصول بالقواعد القواطع وقوله والاصولي العارف
 به او بطرق استفادتها او بطرق مستفيداتها فالتعريف مما تقدم ان الاصولي من حيث هو
 اصولي العارف بالقواعد والمرجات وصفات المجتهد ضرورة انها مدخولها الحقيقة

قوله بطريق الاجتهاد أي
 وتعقل الاجتهاد لا بد منه
 من تعقل الصفات اتوقف
 مفهومه عليها مؤلف

قوله لبسنا من الاصول وحصره المقصود في سبعة كتب حصر للمقصود (١٠) من الكتاب لا المقصود من العلم اه مؤلف

قوله أو بمعنى ادراك
القواعد وانما حكماء ابن
السبكي بضميل لان القواعد
اقرب الى المعنى اللغوي
لان القواعد دلائل
بالقوة لانه يتركها مع
الدلائل التفصيلية تكون
دليلا والاصول هي
الدلائل اه مؤلف
قوله وموضوعه الادلة
أي على التوزيع بان
يكون لكل من هذه
الخمسة مسائل تحصل
عليها الا أن المجموع هو
الادلة والا فالعرض الداني
ثابت لكل واحد لا للمجموع
ولو جعل موضوعه الدليل
الاجمالي فيكون الحكم
على الكتاب مثلا بانه حجة
حكم على نوع الموضوع
لا على الموضوع وعلى
العام حكم على عرض نوع
الموضوع لا على عرض
الموضوع اه مؤلف
قوله وهي الكتاب الخ
طريق الكتاب والسنة
ان كلا جبر الواجب صدقه
وكل ما كان كذلك فهو
حجة وطريق الاجماع
لا يجتمع أمنى على ضلالة
وطريق القياس واعتبروا
يا أولى الابصار وطريق
الاستدلال الكتاب

والسنة اه مؤلف

لا بالادلة التي هي موضوعات القواعد وان المستفيد وهو المجتهد انما يستفيد كاية القاعدة
بمعرفة المبرجات وقيام الصفات لانه يستفيد الادلة وقوله بطرق استفادتها أي من حيث
المعرفة وقوله بطرق مستفيدة أي من حيث انقياس وبالأمل فيما تقر به علم ما ادعاه
صاحب جمع الجوامع من ان المبرجات وصفات المجتهد لبسنا من الاصول كما أشار اليه
بقوله أصول الفقه دلائله الاجالية باستقاطها من التعريف ومن ان المجتهد يستفيد
القواعد الكلية بالمبرجات وقيام الصفات كما أشار اليه بقوله وطرق استفادتها وطرق
مستفيدة ما حيث أضاف الاستفادة والمستفيد الى ضمير الادلة الاجالية ومن ان معرفة
الاصول متوقفة على معرفة صفات المجتهد وعلى معرفة المبرجات كما صرح به في مع الموانع
حيث قال وانما ذكر في كتبه اتوقف معرفته على معرفتها حتى فما عارض به الشارح المحلى
عليه من ان المبرجات وصفات المجتهد من الاصول ومن ان المتوقف على المبرجات وصفات
المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجالية ومن ان التوقف على قيام الصفات لا على معرفتها
من دفع والعلم المتأخر دجس في التعريف ما معنى القواعد أو بمعنى المائكة أو بمعنى ادراك
القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الادراك عن دليل والمسائل مدللة
والمائكة حاصلة عن مسائل مدللة والافه وتفيد لاسلم وهذه الاطلاقات حقائق عريضة
والمشترك اذا صرح ارادة أحد معارضة لا يمنع ارادة في الحدود هل المراد بالمائكة التي هي أحد
معاني العلم ملكة الاستحضار أو ملكة الاستحصال أو انقدر الاشامل لهما الحقاقون على ان
المعتبر في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو هما معا باعتبار تعلق كل ببعض من المسائل بان
كان العلم مستعدا لتخصيل بعض من المسائل ومنه لا يستحضار بعض آخر دون ملكة
الاستحصال وحدها لان المنهى العلوم النظرية ولم يكن مكسبا لهما الا بعد العلم ما عنده من
البيدييات لا يكفي في انه عالم وقد يقال لا بد في كون المستعدا استعدادا قويا يقال له عالم
وموضوعه الادلة الاجالية الشرعية المجهول عن أحوالها من حيث الاثبات بطريق
الاجتهاد بعد الترجيع عند التعارض وقوله الادلة الاجالية أي غير المعينة لان الحكمي
لا يشعر بجزئي معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات أي من حيث اثبات المجتهد
الاحكام الفقهية بانضمامها من بابها حوالها المجهول عنها الى الادلة التفصيلية بعد
الترجيح عند التعارض والادلة الاجالية خمسة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات لانه يجمع النظر فيها
ينوصل الى المطلوب والكتاب اللفظ المتعبد بتلاوته المتحدى به والسنة ما أضيف الى النبي
صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير والاجماع اتفاق مجتهدى أمة سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم بعد وفاته في عصره على أي أمر كان كانوا فهم على ان السند ان ابن مع بات
الصلب والقياس الحاق جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهم ما يثبت للمحقق الحكم الثابت للمحقق
به ككثير من الحرمة لا يندب بسبب تشبيهه والحاقة بالخبر يجمع الاسكار الذي هو علة فيها
والاستدلال دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس كالاستقراء وهو تصحيح أكثر الجزئيات

ليحكم به على الكل واستصحاب الأصل أي التمسك به كاستصحاب الظاهرة لمن أيقن بها ثم شئ
هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء واستصحاب الأصل وهو الظاهرة عند الشافعي فهذا مما
اختلف في صحته وإنما كان هذا موضوعا لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت أن
البحث عن الأعراض الذاتية للموضوع صادق بمحملها عليه كالحكم على الجميع بأنها حجج
أو بأنها تثبت الحكم أو على أنواعه كالحكم على الأمر بأنه للوجوب وعلى النهي بأنه التحريم
لأن الكتاب ينمق إلى أمر ونهي لأنه اللفظ المتعبد بتلاوته المتعبد به فهو يطلق على البعض
أو على أعراضه الذاتية كالحكم على العام وهو اللفظ يستغرق الصالح له من غير حصر بأنه
يتمسك به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بأنه يقبل التخصيص أي قصره على بعض أفراد
وعلى الماتق وهو مادل على الماهية فلا قبل بأنه يحصل على المقيد وعلى النص وهو ما أراد
معنى لا يتحمل غير ما لا يقدم ويرجح على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم
على العام المخصوص أي المقصور وعلى بعض أفراد المخصص بأنه حجة فيما بقي أو على جزئه مع
عرضه الداعي كالحكم على الدال على المدح والمذموم وهو مادل عليه اللفظ في محل النطق
بأنه يصح الحكم أن أقام معنى لا يتحمل غير ما لا يقدم ويرجح على الظاهر أو على أنواع أعراضه الذاتية كالحكم
باللفظ جزء للكتاب لأنه بنفسه له والدليل عرض له أو على مساويه كالحكم على المنع من
السلام بأنه حجة والحق تغيير العرض الذاتي بالذوق في هذه الأمثلة وإن قلت العرض المثلث
لتنوع بلحق المتنوع بواسطة أمر أو نهي وهو المتنوع يكون غير ما والحوادث المتقدمة من
أن اللزوم ليس بواسطة المتنوع لا يتجلى هنا لأن الوجوب مثلا لا ينطبق الكتاب بواسطة أنه
أمر يجب بأنه يجوز البحث عن العرض العربي في غير العلوم الحكمية بل بالتأمل في معنى
النص والظاهر يعلم أن ذكر الحقيقة والمجاز في الأصول لا يندفع النص والظاهر من
الكتاب والسنة وإن كانتا إبتدأتا من الفن كما أن ذكر الاشتقان لمعرفة وتغيير الدال المشتق
الذي يكون مفهوما حجة من الناصب الذي يكون مفهوما غير حجة وذكر الاحتياط لاسبابه أنه
هو الرابطة للدلالة بما لا يهاوذكر الحروف لاستباح الفقه إلى معرفة معانيها الكثيرة وفروعها في
الأدلة (تبيين) من المسائل الواقعة في الحل على نفس الموضوع قول صاحب الجوامع
في الكتاب الأول والحق أن الأدلة التلقائية قد تفيد اليقين بأنهم ثوار أو غيرهم كالمشاهدة
وقوله فيه تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فانه في قوة الدليل المتأخر به من وقت
الفعل غير واقع ومن المسائل الواقعة في الحل على نوع الموضوع قوله فيه المفاهيم الألقاب
حجة فانه في قوة اللفظ غير اللصق باعتبار المفهوم حجة وقوله فيه العام المخصوص عموم مراد
نحو لا لا حكم وقوله فيه المخصص قال الأكثر حجة وقيل أن خص معين أي كافتوا المشركين
الأهل الذمة وأما لو خص بهم كافتوا المشركين إلا بعضهم فلا وقوله فيه جواب السائل غير
المستقل دونه تابع للسؤال في عمومته أي غير المستقل في الإفادة بدون السؤال تابع له في
عمومه وخصوصه فالعموم كحديث الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب

بالتمر فقال أبنه ص الربط اذا يس قالوا انهم قال فلا اذا فبهم كل بيع الربط بالتمر والخصوص
 كما لو قال للذي صلى على الله عليه وسلم قائل توات من ماء البحر فقال يجوز ذلك فلا بيع غيره ومن
 المسائل الواقع فيها الخلل على النوع أيضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يفيد العلم
 وقوله فيه المختار ان تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروى فانه في قوة الخبر المروى لا يسقطه
 تكذيب الاصل الفرع على المختار لاحتمال نسيان الاصل له بعد روايته للفرع ولان التكذيب
 في الرواية لا في المروى وقوله فيه زيادة العدل مقبولة فانه في قوة الراي في خبر المرفود به راد
 من العدول عن غيره مقبول ومن المسائل الواقع فيها الخلل على نفس الموضوع ما يؤخذ من
 كلامه في الكتاب الثالث من ان الاجماع ممكن ومن انه حجة في الشرع ومن انه فتنى ومن
 ان حرقه حرام وقوله في الكتاب الرابع هو حجة في الامور الديونية وأما غيرها فتنعه قوم أي
 القيس بن حجة في الامور الديونية كالادوية وأما غيرها كالشرعية فتعنه قوم ومن المسائل
 الواقع فيها الخلل على السوح ما يؤخذ من كلامه فيه أيضا من ان كلامه من القياس القطعي وهو
 ما علمه قطعية وانطوى تحت الحكم وقوله في الكتاب الخامس لا ينقرا بالخرش على الكلبي
 ان كان أي ساكني الا صورته اسراع فقطعي أي ان كان الاستقراء بكل الخربيات
 الا صورة التراجع فهو دليل قطعي في اثبات الحكم به وقوله فيه قال علماءنا استصحاب العدم
 الا على والعموم أو النص الى ورود المعبر أي استصحاب العدم الا على حجة واستصحاب
 العموم أو النص الى ورود معبر من مخصص أو باسح حجة • وقاله نصب الادلة التفصيلية
 على مدلولاتها ومعرفة كقيمة الاسماء باطاعتها بان يستعمل على وجوب الصلوة بافهامها
 الصلوة لانه أمر وكل أمر للوجوب فيصح ان الصلوة ينسب لها الوجوب • وغايته الاقتدار
 على الاستدلال من الأدلة • وفضله جبريل لتوقف استنباط الاحكام عليه • وسببه
 السباين • ووضعه الامام الاعظم محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنه وهذا ظاهر
 على ان المراد بالعلم القواعد وأما على غيره فالوجه ما عارضه من قوله • ووجه أصول الصفة
 • واستداده من الكلام ومن العربية ومن تصور الاحكام أما الكلام فله وجه حجة
 الادلة الكلية على معرفة المارى لتكن اسناد خطاب التكليف اليه وأما العربية فلان
 الكتاب والسنة عربى بان الاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة ومختار وعموم
 وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الاحكام فلان المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن
 بدون تصورهما هكذا يؤخذ من شرح العضد وقيل من الكتاب والسنة والاجماع ويكون
 الامر للوجوب مثلا يؤخذ من الوعيد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل
 للصلين ولا يخلع في الصدرة بلزم استمداد الشيء من نفسه لان حكم القاعدة يستمد من
 حكم جزئى من جزئيات موضوعها • وحكمه الوجوب العيني على من انفرده أو الكفائي
 عند التعدد أي حكم تخصيصه حتى يشمل اطلاقات العلم الثلاثة وأيضا الاحكام الخمسة
 لا تتعلق الا بالفعل • ومسائله قصاياه التي تطاب سبب محمولاتها الى موضوعاتها والفرق
 بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهي أجزاء له وهذا على أنه القواعد والافهى أجزاء

وتفصيل المتعلقة

﴿علم الفقه﴾

وحدد الفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدائها التفصيلية وقوله العلم بالأحكام المراد به الظن القوي والأقاليم بعنايه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والبناء للتعددية ان أريد من الأحكام النسب التامة بمعنى الثبوت وللصوريان أريد من الأحكام النسب التامة بمعنى الإيقاع والانتزاع أو المراد به القواعد المشتقة على الأحكام من احتمال الكل على الجزء فالبناء للملازمة من ملازمة الكل للجزء أو القواعد المصورة بالأحكام وهي النسب التامة لان القواعد تنطلق عليها كما تنطلق على القصبة فالبناء للتصوير أو المراد به الملكية التي يقتدر بها على ظن الأحكام واستيعابها من الأدلة أو التي يقتدر بها على استحضار الأحكام فالبناء للملازمة من ملازمة السبب للسبب وقد عرفت ان المعبر بملكية الاستحضار أو بما باعتبار تعلق كل بعض من المسائل والتحقق في ان النسب التامة بمعنى الإيقاع والانتزاع كما يبيناه في رسالة لنا تدعى بانقرية البهية في تعريف النسبة الكلامية والخارجية وإذا جعلت أل في الأحكام للاستغراق العرفي فالأمر ظاهر وأما الحقيقى فيتعين حمل العلم على الملكية والأحكام التعريفية غير جامع لثبوت لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الأربعة وهم فقهاء وقوله الشرعية أى المأخوذة من الشرع ان أريد من الأحكام الإيقاع والانتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الأحكام النسب بمعنى الثبوت وقوله العمالية أى المتعلقة بكيفية عمل قاي أو غيره كالعلم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مندوب فتوالت النية واجبة مستلزمة من كية من موضوع ومحمول ونسبة وهذه النسبة عملية أى متعلقة بكيفية عمل والعمل هو النية وكيفية الوجوب وهذه النسبة متعلقة بالوجوب الذى هو صفة النية وقوله المكتسب الخ أى بواسطة الأدلة الاجمالية بأن يتركب منها قياس كافيوا الصلوة أمر وكل أمر للوجوب فخرج بالعلم بالأحكام العلم بالذوات والصفات كنصو والاسان والبياض وبالشرعية العلم بالأحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وبالعملية العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد فانها متعلقة بكيفية ذات معصودة للاعتقاد فالعلم بها من فروع علم الكلام وأما العلم بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو فقه وبالمكتسب علم الله تعالى ووجوبه بريل والنبي عليه الصلاة والسلام وبالتفصيلية العلم بالأحكام الخ المكتسب للخلاف وهو الذى نصب نفسه للخلاف والجدال لينذب عن مذهب امامه من المقتضى والثانى المثبت به اماما يأخذه من الفقيه كالشافعى ليحفظه عن ابطال حصته كالحنفى فلهم الخلافى مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وعدم وجوب الوتر لوجود الثانى ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجمالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكمال بن أبى شريف هذا ان قلنا ان الخلاف في تنفيذ علم بثبوت الوجوب أو انتفاؤه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثانى اجمالا وانه يمكنه بمجرد ذلك حفظه

قوله المراد به الظن القوي
أى فاطلق عليه العلم مجازاً
لقربه منه ثم لو أريد الملكية
فيكون مجازاً على
مجاز والعلاقة السببية
والمسببية وهذا باعتبار
الاصل والأقاليم حقيقة
عرفية اه مؤلف

قوله فخرج بالعلم الخ أى لم
يدخل فيه لان الجنس
لا يخرج فيه اه مؤلف

عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى يتعين المقتضي
أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك وحينئذ فبعد التفصيلية لبيان الواقع
لان ادراك الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام ولو سلم ان عند الخلاف في علمنا فهو خارج
بقوله العلم بالاحكام لان ال في الاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاف في لاشئ
عنده من ذلك أو خارج بقوله المكتسب لان معناه الاستبطاء وهو لا يستبطأ به وهو موضوع
فعل المكلف من حيث عرض الاحكام له أي فعل المكلف ولو باعتبار نوعه فبعد دخول
فعل الصبي وأما أفعال الحية واثبات المجهول عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها الى
فعل المكلف كالآلاف الدائبة أثباته يرجع الى ضمائه أو يقال فعل المكلف غالباً وقيل
موضوعه فعل المكلف وغيره ثم ان الاحكام الشرعية اما ان تتعلق بعبادة أو بمعاملة
أو بما كلف أو بجناية أو بالفرس من بعثته صلى الله عليه وسلم انتظام أمر المعاش والمعاد
وانتظام مهمات المعاش في كمال فوائدهم المطلقة المتكررة والشهوية والعصبية والمراد
بكمالها الاعتداد بهم شرعاً فيبحث عنه في الفقه ان تعلق بكمال الطهارة فالعبادة اذ بها
كمالها أو بكمال الشهوية فان تعلق بالاكل ونحوه من المنافع والمعاملة ولو حكماً كان فرضاً
اذ مرجهما قسم التركات وهي شريعة بالمعاملات حتى لا يخرج عن مباحث الفقه بناء
على ان الفرائض منه وابست علماً مستقلاً أو بالوطء ونحوه من الاستمتاع والمناكحة
أو بكمال العصبية فالجناية وأحكام العادة المتعلقة بالامتناع وهو المولى سبحانه وتعالى
ثم المعاملة الشديدة الحاجة اليها ثم المناكحة لاسنادها في الحاجة ثم الجناية لقلّة وقوعها
بالنسبة لما قبلها فلذلك ترتيبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادتين على ترتيب
حبر الصالحين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام
الصلاة وآتاه الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأخرها القضاء والشهادات والدعاوى
والبيانات المتعلقة بالمعاملات والمناكحات والجنايات وأخرها العتق تفاؤلاً بحسن العاقبة
نسأل الله تعالى حسنّها وانما كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بحملها عليه كالحكم على فعل المكلف بأنه
تعتبره الاحكام الخمسة أو على نوعه كالحكم على الوضوء أو الغسل بأنه واجب أو مندوب
وعلى المسح على الخفين بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً
مما تقدم عند تعريف الموضوع تقول مما يرجع الى ذلك كقول أبي شجاع المياح التي يجوز
التطهير بها سبع مياح فانه في معنى قولك التطهير بالمياح السبع جائز والمياح على أربعة أقسام
فانه في قوة ان يقال التطهير بمياح فنقسم الى أربعة أقسام والسؤال مستحب فانه في قوة ان
يقال واستعمال السؤال مستحب ان أريد منه الاكالة وكقوله وأقل الحيض يوم واحد فانه
في قوة ان يقال وقبول المرأة لاحكام الحيض في زمن أقله يوم وليس له واجب وكقولهم
للزوج النصف فانه في قوة أن يقال اعطاء الزوج النصف باعتبار القسمة القرشية واجب
وعلى هذا القياس فهذه المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج

الى هذا التأويل في الفرائض بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا وحده على
 أنه علم مستقل علم بأصول يعرفها قسمة التركات ومستحقين لها وانصباؤهم منها
 وموضوعه التركات وفوائده عصمة المكلف عن الخطأ في فعله * وغايته الفوز بسعادة
 الدارين * وفضله على غيره من حيث انه يعرف به الحلال والحرام * ونسبته الى غيره أنه من
 العلوم الشرعية وهو واضع الأئمة المجتهدون * واسمه الفقه * واستداده من الكتاب والسنة
 والاجماع وباقي الأدلة * وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف به تجميع عباداته
 فان زاد على ذلك كان واجبا كفايا الى بلوغ درجة الاقامة فان زاد على ذلك الى ان يبلغ درجة
 الاجتهاد صار مندوبا * ومسايله فضاياله التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها

تعلم المعاني

• وحده علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي هي باطن اللفظ مقتضى الحال
 أي ملكة يقتدر بها على معرفة الاحوال الخ أو قواعد أصول يعرف بها الخ أو ادراك
 أصول ونص يدق بها يعرف به الخ والاحتمال الأخير يحتاج الى تقدير متعلق أي علم
 أصول يعرف به الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال الأخير غير متعلق العلم المأخوذ جنسا
 في التعريف فلا يلزم سببية الشيء لنفسه ومعلوم ان لفظ علم المضاف الى المعاني حر، علم فلا
 معنى له حتى يلزم الدور ولو سلم ان التركيب انشائي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم
 المأخوذ جنسا في التعريف أعم والمعرف أخص ولا يلزم من معرفته الأعم معرفته الأخص
 وكذلك المعنى المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من لفظ علم المضاف الى المعاني فلا
 يلزم الدور وقد عرفت ان المعبر عن الحقيقة بالملكة الاستحضار والملكة الاستحضار
 بالنسبة للقواعد والملكة الاستحضار بالنسبة للاقتدار بها على ادراكات جزئية لاحوال اللفظ
 العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الاحوال ولا يصح ان يراد بها الملكة
 الاستحضار بالنسبة للقواعد لانه يكون حينئذ متبعا لا كتاب القواعد ولا قواعد عنده
 وادراك كذلك لا يكون مقتدرا على ادراكات جزئية ومعرفة الاحوال لانها تكون
 توسط القواعد قال في المطول أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها
 الصاعقة أيضا بان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم
 البلاغ يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والاتفات اليها
 وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك
 الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له
 حالة بسيطة اجالية هي مبدأ التفصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد
 بالعلم الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اه وكتب عبد الحكيم عليه قوله بالملكة
 يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في
 مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره بالصفة
 التعريف بدونه قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن

قوله أي ملكة الخ هذا لا
 يوافق ظاهر قول صاحب
 التلخيص ويخصر الخ
 فيكون الانحصار على هذا
 باعتبار المتعلق وهو
 القواعد وكذا يقال مثله
 على حله على الادراك أو
 فيه استخدام اه مؤلف

على الاستحصال فإذا ما ريس المسائل المستنبطة والتفت إليها مرة بعد أخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بانفعاله بصير عالمها بعلم المعاني بهذا المعنى قوله ما يتمكن من استحضارها الإشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بمد تكرار المشاهدة قوله جهتي ادراك فان جهته الادراك وسببه هو الملكة لا الادراك اذ الشيء لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا سببه قوله لانه كثير الخ أشار بذلك إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح لحمل اللفظ عليه أولى ولذا قال يجوز ولا به يحتاج إلى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي يعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة إلا بعد حصول الملكة فببينة بعيدة بالنسبة إلى الملكة ومن هذا ظاهر وجه عدم حمله على الادراك أيضا اه أي ظهر من قوله ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاف المقدر العلم الاستحضاري حتى يكون متأخرا عن الملكة فيكون أقرب إلى السببية من الملكة لا الاستحصالي السابق على ملكة الاستحضار حتى تكون سببية بعيدة ويقال في وجه عدم حمله على الادراك أيضا انه يردى إلى تقدير مضاف إليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم يسيطر منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا نعرفه بذلك العلم لا انه تحصل جملة بالعلم لان وجود ما لا سببه له محال وعلى هذا يندفع ما قبل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قبل ان أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصل لا أحد أو البعض فيكون حاصل لكل من عرف مسألة والمراد باحوال اللفظ الامور اعارضه له من التقديم والتأخير والتعريف والتكبير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المراد وكذا المحسنات الدلالية من التخييل والتوسيع ونحوها مما لا يكون بعد رعايته المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الحقيقة لكان ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتكبير والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الخ فيه جعل الاضافة للاستغراق الحقيقي على ارادة هذا المعنى ويصح جعلها للاستغراق العرفي على معنى انه تحصل جملة الافراد العرفية بالفعل كما حل اللام في تعريف البيان على ذلك فهو حذف من كل نظير ما أثبتته في الآخر وقوله وهو قرينة خفية قال الشيخ لانه ما من

كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه إذ وإنما كانت خفية لأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ويكون التقييد لتوضيح وقوله على أن المراد به علم يعرف به هذه الأحوال الخ أي فهو مأخذ للتصديق بأن هذه الأحوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وقوله والمراد بالأحوال اللفظ الخ أي العارضة مباشرة أو بواسطة حتى يدخل أحوال الأسناد فإما حال للأصل بواسطة الأسناد لأنه حال للفظ وحال الحال حال فإن قيل أحوال اللفظ كأنها كيدولة كرهى أميها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال فكيف يصح قوله الأحوال الخ بها بطابق الخ يقال إن كون هذه الأحوال هي المقصود معنى التسامح على أنها هي التي يتحقق بها مقتضى الحال والاقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكرك فيه المستدالية أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام وبصدق هو غاية صدق الكل على الطرفي • وموضوعه اللفظ العربي من حيث أفادته المعاني الثواني والمعاني الأولى ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتشكيك والمعاني الثواني الأغراض التي يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهوداته العظيم والمصروفات إلا أن ذكره ودفع الشك الخ وتخصيصه الأغراض التي يورده المتكلم هذه الخصوصيات لأجلها يخرج علم البيان لأن موضوعه اللفظ العربي من حيث الإرادة وعلم البديع لأن موضوعه ذلك من حيث التشكيك العرضي وإنما كان موضوعه ماد كراته بحث فيه عن عوارض الدائبة والبحث صادق بالحمل على نفس الموضوع كقولك اللفظ العربي المشتمل على الاستيعاب استب مطابق مقتضى الحال أو المبلغ وعلى نوعه كقولك الكلام الملقى إلى المسكر يجب أن كبسده والى المثال يستحسن أن كبسده والى خالي الذهن لا يؤكد والكلام المؤكد الملقى إلى المسكر يطابق مقتضى الحال والمسائل التي لا يكون موضوعها من الموضوع أو نوعه أي أحوال الصور المتقدمة تؤزل بما يرجع إلى ذلك فقولهم وأما قدّم المسند فلقد أمان تعريفه فكذلك في قوة أن يقال وأما الكلام المشتمل على تقسيم المسند أو تعريفه فلقد أمان على هذا التقاس • وفائدته معرفة إعجاز القرآن • وعابته القوز بسعادة الدارين • وفضله أنه من أشرف العلوم الأدبية إذ به يعرف إعجاز القرآن • وتنبه أنه من العلوم الأدبية • وواضعه الشيخ عبد القاهر الجرجاني • واصله المعاني • واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب • وحكمه الوجوب الكفائي عند التعدد والعينى عند الانفراد ومسائله قضايا التي تطلب نسب مجولاتها إلى موضوعاتها وتختصر مسائل نفسه أن أريد منه القواعد أو مسائل متعلقة أن أريد منه الملكية أو الإدراك في ثمانية أبواب الأول أحوال الأسناد الثاني أحوال المستدالية الثالث أحوال المسند الرابع أحوال متعلقات الفعل الخامس الفصل السادس

الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة لان الكلام
 اما خبر وهو ما نسبته خارج نطاقه أو لا تطابقه أو انشاء وهو ما ليس كذلك بأمر لم يكن
 لنسبته خارج أصلاً **كصبيغ** الطلب أولها خارج لكن لا يتحمل المطابقة ونسبته هابل
 مطابقة واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصبيغ لا ينفك عنها كصبيغ العقود والانشاء
 له أحوال تخصه لا يفراد أدواته بأحكام لا تجب في الخبر فافرد باب الخبر لا يبدله من مسند
 اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له تعلقات اذا كان فعلاً أو في معناه كالمصدر واسم
 الفاعل فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربع من باب على حدة وكل من
 الاسناد وطريقه والتعلق اما بقصر أو بغيره قصر فلا بد للقصر من باب سادس لعدم
 اختصاصه بشئ مما ذكر وكل جملة قرأت بأخرى امام مطوبة عليها أو غمير مطوبة فلا بد
 للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق من أحوال
 الاشياء المتقدمة أحوالها باعتبار نفسها والكلام امارا تدعى أصل المراد نقاشاً أو غير
 رائد وذلك يكون باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته ولا اختصاص له بشئ مما ذكر
 فلا بد له من باب ثامن والوصل عطف بعض الجمل على بعض نحو أنت عطي و تمنع والافضل
 تركه نحو وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا اذامعكم انما نحن مستهزون انديستهم لم يعطف
 انديستهم على انما معكم لانه ليس من مقولهم ولم يعطف على قالوا ان لا يشاركه في
 الاختصاص بالطرف والمساواة ان يكون اللفظ عقداً أصل المراد والايجاز ان يكون
 اللفظ ناقصاً عنه وإقباية كقوله تعالى ولكم في القصاص حياة فان معناه كبير ولفظه يسير
 فان الانسان اذا علم انه منى قتل قتل كان ذلك داعياً الى ان لا يقتل ذم على القتل وارتفع
 بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل اساس بعضهم ليس والاطناب ان يكون اللفظ
 رائداً عليه لغائده كقوله تعالى رب اشرح لي صدري فان اشرح يحيد طلب شرح لشيء قد
 له وصدري يفيد تفسيره • تنبيه • قد تقدم ان الوضع انما يناسب حمل العلم على الاصول
 وأما اذا حمل على الملكية أو الادراك فلا بد ان يكون الوضع باستتار المتعلق من القواعد
 وأن في قولهم بحث فيه للسببية اذا أريد منه الملكية أو الادراك أو على حالها من الطرفية
 لكن مع تقديره مضاف وأن الملكية التي تراد من العلم هي ملكة استحضار القواعد أو ملكة
 الاستحضار والاستحضار معادون ملكة الاستحضار على ما تقدم وأن المشترك للوضع
 ارادة أحد معانيه لا يمنع دخوله في التعريف وأن الحكم باعتبار التحصيل وان مسائله
 أجزاء له نفسه على انه يعنى القواعد أو ما تعاقبه ان كان يعنى الادراك أو الملكية فالحفظ
 على هذا حتى لا يحتاج الى اعادته

﴿ يعلم البيان ﴾

وحده علم البيان علم يعرف به ارادة المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي
 اصول أو ملكة أو ادراك اصول يعرف به الخ الا انه على الاخير يحتاج الى تقديره مضاف اليه
 أي علم اصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني ويكون متعلق المعرفة غير متعلق العلم

على الاخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه وبكون العلم المأخوذ جنسا في التعريف اعم من
 المأخوذ مضافا في المعرف بناء على انه تركيب اضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الاعم
 معرفة الاخص قال في المطول اراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس
 الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اه وكتب عبد الحكيم
 العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة
 اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك
 وأشار رحمه الله تعالى اختار حمله على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق
 وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى
 التصديق بانقواء دليل على ادراكها فليس شئ لا بد ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة
 لافي لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح انه يطلق على القواعد المخصوصة وعلى
 ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه
 وعلى الملكية المستحضرة ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن
 الدلائل أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرروا علم المسائل بدون
 الدلائل يسمى تقييدا لا علما اه فعلم البيان حينئذ مشتق لادراكات جزئية وتصديقات
 بان المعنى الواحد يورد بطرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها بالواسطة
 وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح أي مشتقا باعتبار ذاته على انه
 بمعنى الملكية أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على أنه بمعنى القواعد وذلك ككرم زيد
 فانه يورد بالكتابة كزيد كثير الرماد وبالجاز كزيد حاتم وقال في المطول أيضا والمعنى أن علم
 البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد اه وهذا هو المشهور ومن
 أن علم البيان يقتدر به على الايراد لا على المعرفة تمكن جعله عبد الحكيم على حذف مضاف
 أي معرفة ايراد الخ واستدل عليه بقول الشارح بعد فلو عرف من ليس له هذه الملكية ايراد
 معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة
 الى ان معرفة الايراد المذكور لا يجب ان تكون بالفعل وان القدرة على الايراد المذكور
 ليست بالضرورة وانما اللزوم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستغراق
 العرفي أو الحقيقي بمعنى ان أي فرد من المعاني يمكن ان يورده بسبب ذلك العلم لا انه يورد
 جملة بالفعل لان وجود ما لانهاية له محال على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس
 للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تركيب مختلفة عالما بالبيان
 يخرج بتقييد المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه
 من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان في شئ يخرج بتقييد الاختلاف
 بكونه في وضوح الدلالة مألوا أو رد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
 الوضوح واللفظ مثل ان يورد بالفاظ مترادفة فانه لم يكن من البيان في شئ أيضا ولما كان
 كل واضح من الطرق والعبارات هو خفي بالنسبة الى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في

الوضوح أن بعضها أوضح من بعض لم يمتنع إلى ذكر الخفاء وزاد القوم في التعريف فيد بعد
 رعاية المطابقة وهذا القيد للاعتداد به عند البقاء لا التحققه . وموضوعه اللفظ العربي
 من حيث الإيراد المذكي ورواها كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه
 الدائمية والبحث صادق بالحل على الموضوع كقولك اللفظ العربي أن استعمل في غير ما وضع
 له لعلاقة مع قرينة غير مانعة فكنا به أو مانعة فجاء والجل على نوعه كقولك المجاز أو
 الكناية طرقت مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تجعل كبرى أصغرى سهوة الحصول
 وقائده التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة وغاياته الفوز عادة الدارين . وفضله
 أنه من أشرف العلوم الأدبية أنه يعرف بمجاز القرآن أيضا . ونسبته إلى غيره أنه من
 العلوم الأدبية . ووضعه الشيخ عبد القاهر وقيل أبو عبيدة لأن هذا العلم دون قبل أن
 يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن . واسمه علم البيان
 . واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب . وحكمه الوجوب الكفائي أو لعيني على
 من انفرد . ومسائله قضايا إلى تطلب نسب محمولات الموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث
 عن أحوال شيئين المجاز والكناية لأن الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون إلا بالقياس إلى
 المعنى الغير الموضوع له واللفظ باستباره إما أن يكون كناية أو مجازا لغويا . فالكناية اللفظ
 المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة غير مانعة من إرادته . والمجاز اللغوي إما أن
 يكون مركبا وإما أن يكون مفردا والمجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقته
 فإن كانت علاقة المجاز المشابهة واستعارة وإن كانت غيرها فمجاز مرسل والاستعارة تنقسم
 باعتبار ذكر المشبه به وعدم ذكره إلى تصریحية وكسبية والتصریحية هي التي صرح
 فيها باللفظ المشبه به والكسبية هي التي طوى فيها اللفظ المشبه به مع ذكر لارمه وقد اختلف فيها
 فقيل إنه اللفظ المشبه به المطوى المرمرور إليه بشئ من لوارمه وقيل إنه اللفظ المشبه المستعمل
 في المشبه به الادعائي وقيل إنها التثنية وهو الأقرب لأن اسم على الأسير تكون تسميتها
 استعارة مجازا لأنها لا تطبق عليها تعريف الاستعارة بكلا إطلاقها وباعتبار المستعار
 إلى أصلية وتبعية فالأصلية ما كان المستعار فيها اسما غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بأن
 كان المستعار اسما مشتقا أو فعلا أو حرفا . وباعتبار المستعار له إلى حقيقة وتخييلية
 فالتحقيقية ما كان المستعار له محققا حسا أو عقلا والتخييلية ما ليست كذلك وباعتبار الملائم
 إلى مرثية ومطلقة ومجردة فإن قرئت بملائم المشبه به فرثية وإن قرئت بملائم المشبه
 فجردة واللاظلمة والمجاز المركب هو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع
 قرينة مانعة من إرادته فإن كانت علاقته المشابهة سمى استعارة تخيلية وهي تنقسم أيضا
 إلى تصریحية ومكنية ومرثية ومجردة ومطلقة ولا تكون الأصلية وإن كانت غيرها
 سمى مجازا مركبا فتبين انحصاره في الشيئين قال في المطول فإن قلت إذا كان ذكر التثنية
 في علم البيان بسبب إنشاء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة

قوله فقبل الخ قائل الأول
 الجمهور وقائل الثاني
 السكاكي وقائل الثالث
 الخطيب اه مؤلف

قوله بكلا إطلاقها وما
 الاستعمال واللفظ اه
 مؤلف

ليبحث الاستعارة قلت لانه كثرة مباحثه وعموم فوائد ارفع ان يجعل مقدمة ليبحث
 الاستعارة واستحق أن يجعل أصلاً برأسه اهـ وجب سد فذكر المجاز العقلي مع انه يبحث عنه
 في المعاني والاشياء اللفظية مع كون الاستعارة لا تبنى الاعلى التشبيه المعنوي المضمرف
 النفس والحقيقة في البيان على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بذكر ماله
 نوع تعاقبها من الواحق والمقارلات

وعلم البديع

• وعلم البديع علم يعرف به الوجود المحسنة للكلام تحسیناً تابعاً للتحسين الذاتي أي
 يتصور به معنى تلك الوجود ويعلم به أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة كما يؤخذ من المطول
 وعلمها علم بمعنى الأقوال الشارحة المبينة لمفاهيم الوجود المحسنة لا بعناء السابق والمعرفة
 بمعنى التصور لا التصديق فتولياتها بالتحسين الذاتي تنبيه على ان هذه الوجود اعلمت
 محسنة للكلام بعد التحسين الذاتي والا كان كتعدي الادر على أعناق الخنازير ويخرج
 للمحسنات العرضية التي لا يتبع تحسینها التحسين الذاتي كالمحسنات الشعرية والبيانية
 والخويقة والغوية فانها ليست من البديع والمحسنات الذاتية التي يبحث عنها علم المعاني
 كالمصاحفة والمطابقة ورسوم الدلالة أعني الخلو من التعقيد المعنوي والخلو عن الغرابة
 وعن مخالفة القياس وعن سبب التأليف وعن التماثل لا الشئ لا يكون تابعاً لنفسه
 وكتب عبد الحكيم على المطول ليس قوله علم بعين الملائكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها
 والمعروف بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفرع عن القواعد الكلية
 كما في تعريف العلمين السابقين ان ليس في علم البديع الا الاصول والمحسنات وتوابع عددتها
 وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات العرفية وأقسامها وأعدادها فليس فيه
 مسألة فضلا عن ان يستخرج منه فرع ولا يجعل اسكاً في رجه الله تعالى بان المحسنات
 من توابع علم انبياء ولم يجعله علم برأسه والمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم قد
 يطلق على الادراك التصديقي مناسباتها من آفة المعرفة من ان المعرفة تتعدى الى
 مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما فاقوا من أن لكل علم مسائل فانها هي في العلوم الحكمية
 وأما العلوم الشرعية فلا يتأني فيها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا
 التفسير والحديث اهـ وأما على جعله علماً مستقلاً كما سمع صاحب التلخيص فيجعل العلم
 على الملكية أو الأصول وانقوا عند كما نقرر في العلمين السابقين والمعرفة على التصديق
 • والوجود المحسنة للكلام ضربان معنوي أي راجع الى تحسين المعنى واللفظ أي راجع
 الى تحسين اللفظ أما المعنوي فانه انباني وهو الخبيرين معنيين متقابلين وهو ضربان طباق
 الايجاب بقوله تعالى يحيي ويميت وطباق السلب بقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون
 دعاءون ظاهراً من الحياة الدنيا وأما اللفظي فغنىه الجنس بين اللفظيين وهو ناشئهما في
 اللفظ ومنه اشياء وهو ان يتفق في أعداد الحروف وأنواعها وهياتها وترتيبها فان كانا
 من نوع كسجين هي مما لا يخفى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان

كانا من نوعين سمي جناسا مـ توفي بحوقوله

مامات من كرم الزمار فانه * يحيا الذي يحيي من عـ د الله

• وموضوعه التراكيب العربية من الآيات والأشعار من حيث التفسير المعرفي
فقول صاحب التلخيص وهي أي الوجوه المحسنة ضربان في قوة الكلام بحسن نصريين
وقوله ويكون أي الجمع بالفظن من نوع اثنين نحو وقسمهم إيقاظا زهدهم رفودا وبعائين
نحو يحيي ويعيت أو حرفين نحو إلهاما كسبت وعلمها ما كتبت في قوة قاعدة وهي الكلام
المستعمل على هذا الجمع أي خالفة يكون محسنا فالجمل في الأول جمل على نفس الموضوع
وفي الثاني جمل على نوعه وعلى هذا التقاس فهو ذات قاعدة تصمم إلى صغرى موضوعها
جزئي من جزئيات موضوعها بان يقال هذا الكلام فيه جميع بين المنقامين وكل كلام
استعمل على ذلك فهو محسن ولا يقال ان قيد الموضوع من قمته لا يبحث عنه في العلم واعما
يبحث عن حاله وههنا قد بحث عنه لان قيد الموضوع هو الحيثية لا مدخولها • وفائدته
معرفة وجوه تحسن الكلام وما يدخل فيه من الجملات وغيرها • وعنايته الفوز بهادة
الدارين • وفضله انه من أشهر العلوم الأدبية لانه يعرف به وجوه تحسين الكلام
• ونسبته إلى غيره انه من العلوم الأدبية • ووضعه عبد الله بن المنصور وهو أول من سماه
بهذا الاسم • واسمه علم التدبيع • واسماده من الكتاب واسمه وكلام العرب
واشعارهم • وحكمه الوجوب الكفائي • ومساألة قضاياه اني تطلب بسبب محمولاته إلى
موضوعاتها

علم المنطق

• وحد علم المنطق علم بعصم الامكار عن الخطأ أي عن ان يقع فيها خطأ ويصح ان يراد من
العلم المماكة أو الأصول أو الأدراك على نحو ما تقدم وأررد عليه ان علم الحساب بعصم
مراعاته الذهن عن الخطأ في الفحص وأوجب بأن علم الحساب بعصم مراعاته الذهن عن
الخطأ في المفكر فيه وهو المادة لا في الفكر والهيئة لان الفكر ترتيب أمور من معلومين الخ
والحساب لا بعصم عن الخطأ في الترتيب واعلم بعصم عن الخطأ في الترتيب واستنتج من خلاف
المنطق فانه بعصم عن الخطأ في الترتيب والفكر وان كانت العجوة في الفكر تستدعي العجوة
في المفكر فيه • وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث محاذ اتصاله إلى المجهول
أي لا من حيث اثبات العقائد الدينية فانه موضوع علم الكلام مناه على ان موضوعه
المعلوم من هذه الحيثية وانما قلنا من حيث محاذ الاتصال لان قيد الموضوع من قمته
لا يبحث عنه في العلم أي لا يقع محولا والاتصال مجوثر عنه فيه وهكذا الحال في كل حيثية
جملت قيد الموضوع ويبحث عنها في العلم وفي حاشية المطالع ان قيد الموضوع مطلق
الاتصال والمجوثر عنه الاتصال المخصوص أعني الاتصال إلى التصور أو التصديقي
فتكون الاعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولذا ان تقول ان القيد هو الحيثية دون
مدخولها وانما كان موضوع المنطق ما ذكر لانه يبحث عن أحواله السني هي الاتصال إلى

قوله وموضوعه المعلوم
الخ وقيل موضوعه
المعقولات الثابتة ووجهه
في شرح المطالع اه
مؤلف

المجهولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
 والتصديقية لذواتها مثال البحث عن الاتصال الحكم على الجنس والفصل وهما معلومات
 تصوريان بانهما اذا اركبا على الوجه المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم
 على القضايا رهي معلومات تصديقية بانها اذا اركبت على الوجه المخصوص صارت قياسا
 موصلا الى مجهول تصديقي والحل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما
 يتوقف عليه الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا للبحث عن كون المعلومات
 التصورية كلية او جزئية ذاتية او عرضية جنسا او فصلا او خاصة والحل في هذا الحل على
 نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصديقي توقفا قريبا أي لا
 واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقض قضية أو
 توقفا بعيدا أي بواسطة البحث عن موضوعاتها ومجولاتها فان المرسل الى التصديقي يتوقف
 على القضايا التي كبره منها بالقضايا المتوقفة على المجولات والموضوعات والحل في مثال
 التوقف القريب حل على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد حل على نوع الموضوع
 وبهذا التحرير تعلم ان علم المبررات مبني على أربعة أركان مقاصدا - صوريات وهي
 الاقوال الشارحة ومبادئها وهي الكليات الخمس ومقاصد التصديقات وهي الاقضية
 ومبادئها وهي الفصايات وأحكامها ولواردها من العكس والناقض وان باب جواز الاشتغال
 وباب تقسيم العلم وباب انواع الدلالة وباب مباحث الالفاظ ليست من مقصد العلم المطلق
 وانما ذكرت لما نسبته وانتماءاتها فيه امانا كرجواز الاشتغال فليكون الشارح على
 بصيرة واما ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى تصور واقصد ليدق فلانه من مبادئ مقصد علمه
 لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان المعلومات التصورية او التصديقية
 لا يعقل الا بعد تعقل العلم والتصور والتصديقي يتوقف معرفة المشتق على المشتق منه
 وانسبب على المنسوب اليه واما ذكر انواع الدلالة ومباحث الالفاظ فلان الكليات
 الخمس اقسام للكلية القسم داله من المقرد القسم من اللفظ القسم من الدال وايضا لما كثر
 الاحتياج الى التفهيم بالعبارات واستمر حتى كان المتشكك يحتاجه بالفاظ متقبلة جعلوا
 بحث الالفاظ والدلالة من حيث تعلقها بالامعان يابن من المنطق تبعها كما يؤخذ من الملوي
 واعتصر جعل موضوع المنطق ما ذكرنا موضوع الحساب كذلك فان الاربعه مثلا
 المتصورة بانها المنقسمة الى اثنين واثنين يتوصل بضررها في مثالها الى معرفة مجهول وهو
 حاصل الضرب بقسمها على اثنين الى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تميز بين علم
 المنطق والحساب بالموضوع مع انهم يقولون تميزا العلوم بتميز الموضوعات واجيب بان
 موضوع علم الحساب المعلوم من حيث انه عدد او العدد من حيث انه عدد وان كان معلوما
 فموضوعه الحكم المفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فانه الحكم المتصل وهو المقدار
 وفائدته الاحتراز عن الخطا في الفهم وعاقبته استخراج الامور النظرية من الامور
 الضرورية ومعرفة التاليفات الصحيحة من الفاسدة وفضله انه يفوق على غيره من العلوم

قوله لتوقف معرفة
 المشتق الخ أي والجواب
 بأن الجهة منفكة لا يفيد
 انه مؤلف

لذكونه عام النفع فيها • ونسبته انه من العلوم العقائية • ووضعه ارسط • واسمه علم
المنطق لانه يعين القوة الناطقة • والميزان ومعبارة العلوم • واستمداده من العقول الذكبة
• وحكمه مختلف فيه • ومسايله قضاياه التي تطلب نسب مجموعاتها الى موضوعاتها

علم التوحيد

• وحده علم التوحيد علم يقتدر معه على اثبات العقائد الدينية بايراد الجح ودفع الشبهة قال في
شرح المقاصد ومعنى اثبات العقائد تخصيصها واكتسابها بحيث يحصل الترقى من التقليد
الى التحقيق أو اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الرام المعاندين أو انقائها واحكامها بحيث
لا تزلزلها شبه المبطنين اه والعلم الواقع جديس في التعريف يصح ان يراد منه انقواعد أو
الملكة أو الادراك • وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية أى
بأن يكون المحمول عليه من الاعراض الذاتية له دخل في اثبات العقائد وقيل موضوعه
الموجب ود من حيث هو وبخبر عن الالهى يكون البحث فيه على قانون الاسلام قال في شرح
المقاصد أقول اعترض في المواقف على كون موضوع الكلام هو الموجب ود من حيث هو
بانه قد يبحث عن أحوال ما لا يتصور وجوده وان كان موجودا كالتصور والدليل وعن أحوال
ما لا وجود له أصلا كالمعدوم والحال لا يتصور وجوده في غير الموضع اعم من المذهبى والخارج ليعم
الكل لان المنكلمين لا يقولون بالوجود الذهنى والجواب اننا لا نسلم كون هذه المباحث
من مسائل الكلام بل مباحث النظر والدليل من مباديه على ما قررناو بحث المعدوم والحال
من لواحق مسألة الوجود وتوحيده لا تقصود وانجمله بالانه عرض لما يقا له لا فحل بحث إعادة
المعدوم واستحالة التسلسل ونفى الهوى وامثال ذلك من المسائل قطعا لا نأقول هي راجعة
الى أحوال الوجود بانه هل يعاد بعد العدم وهل يسلسل الى غير اسهاية وهل يتركب
الجسم من الهوى ونرى الصورة ولوسلم انها من المسائل وانما يرد ماد كرتن لو أريد بالوجود من
حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتباره وجوده ونسب كذلك بل الموجود على الاطلاق
ذهبا كان أو خارجيا واجبا أو ممكنا جوهر أو عرضا الى غير ذلك فباحث النظر والدليل من
أحوال الوجود العينية وان لم يعبروا بالواقى من أحوال الوجود الذهنى ركز كثير من المنكلمين
يقولون به على ما صرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العدول الى المعلوم اه بحروقه
وقيل • موضوعه ذات الله وحده وقيل ذات الله تعالى وذات لممكنات من حيث استنادها
اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح المقاصد قال قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أو
مع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن أحوالها واللام
باطل لان كثير من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض يبحث عن أحوال الممكنات
لامن حيث استنادها الى الواجب قلنا يجوز أن يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصد الى
تكميل الصناعة بان يذكر مع المطلوب منه نوع يتعلق به من الواحق والفروع والمغالبات
وما أشبه ذلك كمباحث المعدوم والحال وأقسام لماهية والحركات والاجسام أو على سبيل
الحكاية لكلام المخالف قصد الى تزيينه كبحث العلة اه نعم يعترض عليه بان اثبات الوجود

قوله اثبات العقائد أى
سواء كانت متعلقة
بائنسانع أو العالم اه
مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ
فأشمل الاول القاضى
الارموى من المتأخرين
وقائل الثانى صاحب
المخالف اه مؤلف

قوله الشرعية أى
المطابقة للشرع سواء كان
اثباتها بالشرع أو بالعقل
اه مؤلف

قوله لصانع بالعقل أى
لا بالشرع والالزم الدور
لان اثبات الشرع موقوف
على اثبات الشارع وصفاته
التأثيرية اه مؤلف
قوله عن محدث أى
الاتفاق كما قال ديمقراطيس
في العلويات لان الحدوث
الاتفاقي لا يحصل له لان
حدوث الحادث ليس ذاتيا
لانه متخالف في وقت دون
وقت وما بالذات لا يتخالف
وكل ما حدوثه ليس ذاتيا
فهو مستند من مؤثر خارج
عن ذاته ضرورة تغير
المؤثر لا اثر اه مؤلف
قوله أو الملكة ان جعلت
الخ أى لا معنى الادراك لانه
لا يناسب قوله المستخرج
لان المستخرج بالمقاييس
الادراكات الجزئية اه
مؤلف

قوله وموضوعه الخ
لا يقال ان قيد الموضوع
من تيمنه لا يبحث عنه في
العلم والاعراب أو البناء
مبعوث عنه فيه لان
القيد هو الحيثية دون
مدخولها اه مؤلف

للذات العلية يقرر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم يثبت فيه
وجودها لان هلية موضوع العلم البسيطة لا تبين فيه وأيضا لو كان موضوعه ذات الله سبحانه
وتعالى لكانت مسائله عبارة عن اثبات اعتقائده وهي مسائل جزئية مع ان علم الكلام قواعد
كلية ومن أراد استيفاء الكلام على التعريف والموضوع لعلم الكلام فعليه برسالة التناكش
الثام عن مقدمات علم الكلام • وفائدته النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء
الاعتقاد والفوز بالسعادة الابدية • وغايته ان يصير الايمان متيقنا محكما بحيث لا ترتزله شبه
المبطلين • وفصله انه اشرف العلوم لان غايته اشرف الغايات ولكونه متعلقا بذات الله تعالى
وذات رسوله والمتعلق بالكمبر يشرف بشرف المتعلق بالفتح • ونسبته الى غيره انه من العلوم
العقلية رانه اصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه • ووضعه أبو الحسن الاشعري ومن
تبعه وأبو منصور الماتريدي ومن تبعه • واهمه علم اصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام
والفقه الأكبر • واستمداده من الادلة العقلية والنقلية • وحكمه الوجوب العيني على كل
مكلف من ذكر وأتى ابتداء قبل الاشتغال بأي شئ • ومسائله قصاياه النظرية الشرعية
الاعتقادية كقولك الواجب انه يستحيل عليه الحدوث والعدم وتركب هذه مع صفري
قائلة الله واجب لاداه وهذه المسئلة تحكم فيها على نوع الموضوع والحادث لا بد له من محدث
فهذه مسئلة تركب مع صفري فإلله زيد حادث مثلا والحكم فيها على نوع الموضوع أيضا
• ومسائل علم الكلام لا تخلو عن اثبات واجب أو حائر بالعقل أو بالشرع لصانع أو للعالم
المؤدية الى العلم به أو عن نفي استحبال كذلك فالواجب للصانع بالعقل كل كمال نؤلف عليه إيجاد
العالم من الوجود والحياء والقسم واليقين والقدر والارادة والعلم وهما الوجودانية
وبالشرع كل كمال ورد عن الشرع كالسمع والبصر والكلام والمستحيل عليه عقلا أو شرعا
اضداد ذلك والجائز في حقه صفات انكسوبي الاعتبارية من الخلق والرزق والاحياء
والاماتة الى غير ذلك والواجب لا يبيانه بالشرع الامانة والفظانة والعصمة والمستحيل اضداد
ذلك والجائز بالعقل وبالشرع ما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والمرغز
والنسكاح الى غير ذلك والواجب للعالم عقلا الحدوث عن محدث والجائز كل أمر لا يؤدي الى
اجتماع نقيضين أو ارتفاعهما والا كان محالا فيحد صر علم الكلام فيما ثبت ذلك أو ينفيه

علم النحو

• وحد علم النحو كفي شرح الاشعري العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها والعلم بمعنى القواعد ان جعلت البناء
للتصوير منعاقبه أو الادراك ان جعلت للتعبية كذلك أو الملكة ان جعلت البناء متعاقبة
بالمستخرج وقوله أحكام أجزائه الصمير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن
تقييده بالمضاف اليه ففيه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما يعرض لها
من الاعراب والبناء والادغام والاعلال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على شهولة لعلم
الصرف وأما على كون علم الصرف مستقلا فخذ النحو وعلم يعرف به أحوال أو آخر الكلمة

اعراباً وبناءاً وما يتبع ذلك من التصورات كفتح ان وكسرها وتختبئ فيها وشروط عملها
وشروط عمل بقية النواصب وكالعا ندم من حيث حذفه وعدمه الى غير ذلك ويصح ان يراى
من العلم الواقع جنساقى هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة . وموضوعه الكلمات العربية
من حيث ما يعرض لها من البناء الاصلى حالة الافراد والبناء العارض والاعراب حالة
التركيب وما يتبع ذلك فيخرج به هذه الطائفة علم المعاني والبيان والسديع والصرف فانها
لا تبحث عن الاعراب والبناء وما يتبعه . وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها
من حيث معانيها الاصلية وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية لا عداد كروا عما كان موضوعه ماذا كره لا يبحث فيه
عن عوارضه الدائمية وقد عرفت ان البحث عن عوارض الموضوع صادق الجمل على نوعه
كقولك الفاعل مرفوع والمفعول منصوب . وعلى عرضة كقولك الاعراب لفظى أو
تقديرى وعلى هذا القياس فهذه مسائل تجعل كبرى اصغرى وموضوعها جزئى من جزئيات
موضوعها . وفائدته الاحتراز عن الخطا للسائق في الكلام العربى . وعاقبته الاستعانة على
فهم كلام الله تعالى . ورسوله وكلام العرب . وفصله أنه من أشرف العلوم لانه يتوصل به اليها
. ونسبته الى غير ما نه من العلوم الادبية ووضعه الامام على رضى الله عنه بأمره أباب الاسود
الدائلى . واصله علم النحو . واستمداده من استقراء كلام العرب والقياس . وحكمه
الوجوب العيى على قارئ القرآن والحديث والكفاى على غيره . ومسائله فصاياه التى نطلب
نسب محمولاتها الى موضوعاتها وهى لا تخرج عن البحث عن أحوال المعرب والمبني من
الاعراب والبناء وما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح همزة ان وكسرها وبيان
شروط عمل الناصب لان الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل من الاولين اما معرب أو مبني
فالمعرب من الاسم ما سلم من مشابهة الحرف والمبني ما أشبهه . ثم المعرب من الاسم ان أشبه
الفعل منع من الصرف والاصرف وكل منهما اما مرفوع أو منصوب أو مخفوض . فالمرفوع
انفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم كان واخواتها وخبران واخواتها والتابع للرفع
والمنصوب المفعول المطلق وبه رمعه وفيه وله الحال والتمييز والمستثنى واسم لا المنادى
اذا كانا مضافين أو شديهي وخبر كان واخواتها واسم اب واخواتها وتابع المنصوب
والمخفوض اما مخفوض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية . والمبني من الاسم اما ان يلحقه
البناء مطاقاً أو فى حالة التركيب فقط فالاول كالاسماء الاشارات والمصهرات والموصولات
واسماء الاستفهام واسماء الشروط واسماء الافعال واسماء الاصوات وانظروا
لللازمة للاضافة الى الجمل والثانى كاسم لا المقرد والمنادى المفرد المعين ولو بالقصد
والمعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به احدى النونين فيرفع اذا خلا عن عوامل
النصب والجزم وينصب ويجزم عند دخولها . والمبني من الافعال الماضى والامر
والمضارع اذا اتصل به احدى النونين والحروف كالها مبنية وهى امام مشتركين الاسماء
والافعال أو مختصة بأحدهما حينئذ قد كرر التثنية والجمع واسمى الفاعل والمفعول

والنص غير والنسب مثلاً في التصور وان كانت من الصرف لانه يحكم عليها النحوي بالاعراب أو البناء فلو لم يعرف صيغها وقواعدها فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة للقواعد الصرفية فهي من النحوي باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث عن غير هذه الحال كما سيأتي

علم التصريف

هو وحده علم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة واغلال وتحويل وهو قسمان الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة باختلاف المعاني كتحويل المفرد الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول والمكبر الى المصدر وقد جرت عادتهم بهذا كهذا القسم مع علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من التصريف وقد تقدم وجهه في مبادئ النحو والثاني تحويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني كالقصاص من التثنية الساكنين ومن التثنية ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالساكن وهذا التحويل الثاني يخص في سنة أشياء الزيادة والابدال والحذف والمضار والادغام كزيادة تاء الحذف فيقال احذني به وحذني حذو أي اقتدي به ونحوه وكابدال نبي الهمز بن من كلمة ان يسكن كاثروا ثمن وكحذف واو رعد في المضارع استقلاً لوقوعها بين باء مفتوحة وكسرة ويقال بعدد يدون واو وكقلب الواو أو الياء القاف نحو كها واو ما قبلها كقال وباع وكقلب حركة واو يقول الى الساكن الصحيح قبله وياء بين كذلك ككاتب حرفين ساكن فنخرج من مخرج واحد لا فصل كالسيد والاحل والعلم المأخوذ من جاس في العرف يصح ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهي اقواء الادراك والمالكة وموضوعه الكلمات العربية من الجهة المقابلة لثبته المذكورة فخرج بهذه الحينية اعلوم الثلاثة المعاني والبيان واليديع فانها لا تبحث عن المفردات من هذه الحينية والجهة المذكورة وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصلية وعلم الاستقناق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والقرعية وخرج علم النحو بقوله من صحة واغلال الخ وانما كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالتحليل على نوع الموضوع كقولك الامم امانات لاني أو رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي وكقولك كل واو ياء اجتمعنا وسكنت أو لاها قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكقولك كل واو ياء فتحركت وانفتح ما قبلها قبلت القافان الاولى في قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكنت أو لاها قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثانية في قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو تحركت مفتوحاً ما قبلها قبلت ياءها أو واوها القافان درج تحت موضوع القاعدة الاولى واو نحو سيد المدغمة في الياء بعد قايها ياء وتحت موضوع الثانية واو ياء فتوقال وباع المنقلبان الفا أو بالحل على الموضوع مع عرضه الذاتي كقولك كل كلمة ثلاثية مكسورة العين يجوز ان تسكن عينها

قوله وتحويل عطفه على الاعلال من عطف العام على الخاص سواء أريد من الاعلال التغير عن أصل وضع الكلمة لغرض آخر وهو القسم الثاني من التحويل المتخصص في السنة أشياء المذكورة كما يؤخذ من الصبيان أو أريد منه تغيير حرف العلة محذوف أو قاب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً كما يؤخذ من الشافعية وشرح القرطبي اه مؤلف

نحو علم وكشف في علم وكشف أو بالجل على نوع الموضوع مع عرض ذاتي كقولك الفعل المجرد
أربعة فعل وفعل وفعل وفعل كصرف وعلم وشرف وخرج أو بالجل على عرض ذاتي
للموضوع كقولك الزائد بوزن بافظه فيقال في وزن اعلم افعّل اذ الزيادة من عوارض
الكلمة الذاتية * وفائدة التمكن في الفصاحة * وعائته العمل بالصناعة * وفضله انه من
شرف العلوم لانه يؤدي الى التمكن في الفصاحة * وسببه الى غيره انه من العلوم الادبية
* وواضعه معاذ بن مسلم * واسمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة
التغيير ومنه تصرف الرباح أي تغييرها * واستمداده من العقول الكأمة واستقرأه كلام
العرب * وحكمه الوجوب الكفائي أو التلخيص * ومساألة قضاياء التي تطلب سبب محمولاتها
الى موضوعاتها * (تنبيه) * التصريف بحرف في الحروف قياسا كقالب همزة الوصل أو
أو سهلا نحو الرجل والرجل عدل ولا يذوقه قول ابن مالك * حرف وشبهه من الصرف
يرى * لان المراد ان الحرف لا يقبله مفرد أي غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل

في علم التفسير

التفسير تفصيل من القصر وهو الكشف ويطلق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى
كلام الله واية ودلت كذا كراسيات النزول والتأنيح والمنسوخ والتأنيح والتأنيح
والتأنيح والتأنيح وبقائه التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو
الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بفتحة القصر عدو انظر الصحاح ويطلق التفسير أيضا على
بيان معنى كلام الله واية ودراية وعلى ذكر ما يتوقف ذلك عليه * وعرفه بعضهم على هذا
بانه ما يعرف به معنى كلام الله وألفاظه بقدر انطاعة الشريعة وهذا التفسير مبني على ان
علم القراءات لا يدمر أيضا في التفسير لان قوله وألفاظه يدخل ذلك فيكون تسميته بالتفسير
تسمية له بأشرف أجزائه وانزع في ذلك اشهاد الطحاوي في حواشي البيضاوي فقال ان أحدا
لم يعد القراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالاداء لم تذكر فيه ونظر بعضهم في
منار عنه بأن كثير من الناس عد القراءات منه فقد بين لك الفرق بين التفسير بالمعنى
الاخص وبين التأويل بأن الاول مما لا يدرك الا بالقل والشيء ما يمكن ادراكه بالقواعد
العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالرأي بخلاف التأويل بالرأي وان الصحاح انه يجوز للعالم
بالقواعد وعلوم القرآن المحتاج اليها فيه وذلك ان التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه على
هذا اللفظ هذا المعنى فلم يجز الانص من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا
التأويل والوحي ولهذا اجزم الحاكم بأن تفسير الصحابي مطلقا في حكم المرفوع وأما التأويل
فهو ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله تعالى فاعتبر ولهذا اختلف جماعة
من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان صمد هم فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يحتجوا وبعضهم منع التأويل أيضا طرد الباب * وحده في الاتفاق بأنه علم يبحث فيه
عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مسدولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية
ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك فقوله علم جنس وقوله يبحث فيه عن

كيدية الخ يدخل علم القراءات وقوله وعن مدلولاته يدخل بعض علم اللغة أى القدر المحتاج إليه فى هذا العلم ويخص ما فى القرآن من الانفاظ وقوله وعن أحكامها الافرادية والتركيبية يدخل بعض من مسائل التصريف والنحو والمعانى والبديع أى البعض الذى يخص ما فى القرآن من المسائل الجزئية المندرجة تحت قواعد كل فن من هذه الفنون وقوله وعن معانيها الخ أى هل المراد المعنى الحقيقى أو المجازى فان التركيب قد يقتضى بظاهره شيئاً يصدق على الجمل عليه صادق وهذا يدخل بعض من مسائل علم البيان الجزئية المتعلقة بالقرآن وقوله وعن ثمرات ذلك كبيان النامخ والمنسوخ وأسباب النزول وبالجملة فعلم التفسير مقام نصورى لا تصدىقى فليس عبارة عن القواعد أو المائكات الناشئة من مراولها على حسب ما تقدم فى رتبة العلوم بل هو عبارة عن المبين لانفاظ القرآن ومفهوماتها فليس فيه قاعدة ومسئلة كلية فضلاً عن ان يستخرج منه فروع بل ليس فيه مسائل جزئية الا فى الصورة فقط وما ينوهم فيه من المسائل الجزئية فهو فى الحقيقة بيان للمفاهيم وأقوال شارحة مؤدية الى التصور لا الى التصديق والمسائل لا بدقها من الحكم والاثبات لان المسئلة ما يتبعها فى البحث بمعنى الحل لا البحث بمعنى الكشف عن الماهية كما قاله الشريف الجرجاني فى حاشية شرح المطالع وما قالوا من ان لكل علم مسائل فاعلم ان العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى بها ذلك فان اللغة ليس الادراك لانفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث كما تقدم عن عبد الحكيم فى اسكلام على البديع • وموضوعه القرآن من حيث ما ذكر سابقاً ومعنى كونه موضوعاً له انه يتعلق به البيان والابضاح لا بمعنى انه مبحث عن عوارضه الذاتية فيه كما هو موضوع الفنون لانه ليس بفن كما علمت • وفائدته عصمة المكلف عن الخطا في فهم كلام الله تعالى • وعاقبته امتثال الاوامر واجتناب النواهي • وفصله انه من اشرف العلوم الشرعية لان موضوعه وهو كلام الله اشرف من موضوع الفقه والحديث • وبيانه الى غيره انه من العلوم الشرعية • وواضعه الامام مالك بن انس رضى الله عنه • مما أى بمعنى جامعته لامتدونه لانك عرفت انه ليس بفن • واصله التفسير لانه يكشف به ما غطى • واستداده من السنة والاجماع والقياس الموافق للسنة • وحكمه الوجوب الكفائى على المكلف ان لم ينفرد • ومسائله ما سبقت فيها محمولاتها الى موضوعاتها صورة لما تقدم كقوله تعالى وان خفتم عيسى أى فقرار كقوله تعالى واذا قيل انشرنا امواتنا اذا قبل لكم اهضوا الى الصلاة والى الجهاد والى كل خير وقوموا له ولا تقصروا

علم الحديث

اعلم ان الحديث فى اللغة ضد القديم وفى الاصطلاح ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً قال الحافظ بن حجر • وكأنه أريد بباطل لاق الحديث على ما اضيف للنبي صلى الله عليه وسلم مقابلة القرآن لان الحديث ضد القديم اه • وعلم الحديث قسمان أحدهما علم الحديث دراية أى من جهة الدراية والتفكير وثانيهما

علم الحديث رواية أى من جهة الرواية والقل . وقد حذوا الأول بأنه علم بقوانين يعرف
 بها أسوال السند والمتن من صحة وحسن وضع ورفع ووقف وقطع وعمل ووزن
 وكيفية العمل والاداء، وصفات الرجال وغير ذلك فقوله علم بقوانين يصح جملة على الملكية
 المستخرجة بمزاولة القوانين وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والمتن
 أى سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة والحسن والضعف أو خاصة بالمتن كالرفع
 والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالمعروف والنزول والسند في اللغة المعتمد من قولهم فلان
 سدى أى معدى وفى الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن يسمى الرجال الموصلين اليه
 والمتن فى اللغة ما صلب وارتفع من الارض وفى الاصطلاح ما ينتهى اليه غاية السند من
 الكلامسمى بذلك لان الشخص المسندية ويصلى بالسند ويرفعه الى قائله وقوله من صحة الخ
 بيان للأحوال فالصحيح ما احتوى على الاتصال والعدالة والاضبط التام وخلا عن الشذوذ
 والعلة القادحة والاتصال بعدم سقوط أحد من الرجال فيخرج به الملقط وهو ما سقط من
 روايته أو واحد قبل الصحابي فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع ونخرج المعضل وهو
 انما سقط منه اثنان فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو انما سقط منه
 الصحابي والعدالة أى عدالة الراوى تكون بالاسلام والبلوغ والعقل والسلامة بما يحل
 بالمرءة ومن الفسق وهو ان يكذب كبيرة أو اصرار على صغيرة والاضبط التام أى صدق
 أو كذا بقا الأول ان يشترط ما معه فى حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء والثانى
 ان يصونه عنه مذهب معين وصحة الى أن يؤدى منه والشذوذ بخلافه الراوى الاصح
 منه بزيادة ضبط أو اثره عديد أو غير ذلك من وجوه الترجيح فى زيادة أو نقص فى السند
 أو المتن والعلة القادحة كالتسديد كان سقط شيعة وقل عن فوقه عن عرف له منه
 سماع يفظ لا يقتضى اتصالا بل يوهى كقوله عن فلان وان فلانا قال كذا أو لا يسقط
 لكن يصفه بغير ما اشتهر به من اسم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة
 والاضبط الغير التام وخلا عن الشذوذ والعلة القادحة والضعف وهو ما رل عن رتبة
 الحسن والمرفوع ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اسماءه أولا والموقوف
 ما أضيف للصحابي والمقطوع ما أضيف للتابعي والعالي ما قلت رجاله والنازل ما كثرت
 رجاله وقوله وكيفية العمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية العمل أقسام منها القراءة
 على الشيخ والسماع منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء تابعة لكيفية العمل وقوله
 صفات الرجال أى من عدالة وفسق وقوله وغير ذلك كرواية الحديث بالمعنى ورواية الاكابر
 عن الاصاغر . وقد حذوا أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمرورى
 من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الأحوال امامت تركب بينهما أو خاصة بأحدهما
 . وموضوعه الراوى والمرورى من حيث ذلك وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث
 فيه عن عوارض الذاتية فان التعاريف المتقدمة يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من
 تعريف الحسن مثلا قاعدة وهى ان المحتوى على الاتصال والعدالة والاضبط الغير التام

وخلع عن الشذوذ والعلية القادحة الحسن • وفائدة معرفة ما يقبل ويرد من ذلك • وغايته
 عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك • وفضله انه من أشرف العلوم اذ به يصان المكلف
 عن الخطأ فيما تقدم • ونسبته انه من العلوم الشرعية • وواضعه ابن شهاب الزهري
 في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز بامره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بعامة عام لانه
 المجدد لهذه الامة أمر دينها في المائة الثانية وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بحججه
 ولولا هو واضع الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم لكان مضبوطا مثل القرآن • واصله علم الحديث دراية • واستمداده من تتبع
 أحوال نقل الحديث • وحكمه الوجوب العيني على من انفردوا بالكفاي عند التعدد
 • ومسائله قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كقولك ما أضيف الى النبي
 صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديثاً وكقولك ما أنصلي اسناده ولم يشذ ولم
 يعمل صحيح والخل في الاولى حمل على نفس الموضوع لان ما أضيف الى النبي صلى الله عليه
 وسلم معني المروي وفي الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في الباقي فهذه قضايا باحثة
 عن العرض الذاتي للموضوع تجعل كبرى لصغرى موضوعها جزئى من حريات موضوعها
 • وأما علم الحديث رواية فله علم يشمل على نقل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قولاً أو فعلاً أو تقريراً أى مسائل جريئة تشمل على رواية ذلك وضبطه وتقرير ألفاظه
 • وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته • وفائدة
 العصمة عن الخطأ في نقل ذلك • وغايته الفوز بسعادة الدارين • واصله انه من أشرف
 العلوم لانه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته
 • ونسبته انه من العلوم الشرعية • وواضعه وحكمه كالذي قبله • واصله علم الحديث رواية
 • واستمداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته أى عدم انكاره على
 ما فعل بخضرته أو همه وعزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه أياه • ومسائله قضايا التي
 تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام اتعالم الأعمال
 بالنيات وأعمال الكل امرئ ما نوى فهذه مسائل جريئة لأقواعد كلية فلا يكون علم الحديث
 رواية قنناً وأصولاً (تنبيه) • الخلف في أسماء العلوم كعلم الصرف والقوة قبل ان الاسم
 مجموع المضاف والمضاف اليه الا ان المضاف قد يحذف لكثرة الاستعمال فيقال الصرف
 والهو كما يقال في شهر رمضان رمضان وقبل المضاف اليه وحده وأضيف لفظ علم اليه
 إضافة بيانية كفا في شجر أراك ليعلم من أول الامر جنس المضاف اليه ورجح هذا بكثرة
 حذف لفظ علم اذ لو كان جزاء العلم لما حذف لان الاعلام مصونة عن التغيير • (خاتمة) •
 ما تقدم من الكلام فهو بالنسبة الى المقدمة المتوقفة عليها النشروع وهي مقدمة العلم
 وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قدمت أمام المقصود لارتباطها بها وانفصالها
 بها فيه سواء توقف عليها أم لا كقائمة جيع الجوامع والتلخيص وينبغي التسكيم على جهة
 ارتباط اثنين المقدمتين بالمقصود من الكتابين كما سبق التسكيم على جهة توقف النشروع

على مقدمة العلم وفما بحق الاثنتين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جمع الجوامع
 اغما عرف الحكم في المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه
 مكلف لان الاصولي يشبهه تارة وينفيه أخرى أى يشبهه بعد البعثة وينفيه قبلها لا تنفاء
 لازمه حيث سئل من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
 أى ولا مثيبين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر العقاب من العذاب واثبات الشيء أو نفيه
 حكم بثبوته أو انتفائه والحكم بالشيء أو علية فرع عن صورته والحق والاثبات في الحقيقة
 انما هو باعتبار التعاقب التخييري وأتى بقوله وشكر المنعم واجب بانشرع لا بالعقل فيها مع
 كونها مسئلة فقهية لا فادان لا دلائل عند أهل السنة يثبت الحكم الشرعي سوى الادلة
 الشرعية وان الادلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المعتزلة بالعقل وذكر قوله
 والصواب امتناع الخ فيها لبيان ان متعلق الحكم الذي ثبت في الفن تارة ونسبى أخرى هو
 البالغ العاقل غير الغافل الخ وذكر قوله ويتعلق الامر بالمعدوم تعلقا معنويا فيها
 اشارة الى ان الامر ليس قاصرا على الموجود بل يتعلق بهو بالمعدوم لكن تعلقه به في حالة
 العدم تعلقا معنويا وبعده وجوده تخيريا فان قلت كيف أثبتتم ان الامر يتعلق بالمعدوم
 ونقيضه تعلقه بالغافل مع ان عدم تعلقه به يكون أولى من عدم تعلقه بالغافل قلت الامر الذي
 نفي تعلقه بالغافل هو التخييري والامر الذي أثبت له معدوم هو الصلوبي وفرق بينهما
 وذكر قوله فان اقتضى الخطاب الفعل اقتضا جازما فاجاب أو غير جازم فسدب الخ
 بتقريب الحكم وتوابعه الى الاحكام التكليفية والوضعية التي يثبتها الاصولي تارة وينفيها
 أخرى وذكر قوله والقرض والواجب مراد فان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف
 الدليل بالظنية والظنية لا يوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت
 الفعل بدليل قطعي فهو القرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقرأ
 ما تيسر من القرآن أو بدليل ظني كسائر الواجبات كقراءة الفاتحة في الصلاة
 الثابتة بحديث الصحيحين لاصلا لمن لم يقرأ بقاها كقراءة الكتاب فلا فرق بين القرض والواجب
 وذكر قوله ويخص الاجزاء بالمطلوب وفيصل بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ
 الاجزاء يحمل على الواجب والمندوب أو على الواجب فقط مثال ما يجوز حمله على الامرين
 حديث أربع لا تجزئ في الاناسي ومثال ما يحتمل على الوجوب فقط لا تجزئ صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها بأم القرآن ولما ذكر الحكم وما يتعلق به ذكر تعريف الدليل المنطبق على
 موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال والدليل ما يمكن التوصل به
 النظر فيه الى مطلوب خبري الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما يأتي في
 المقصود من الحدود هل هي منطوقة على تعريف الحد حتى تكون حدودا أولا ثم ذكر
 إحدى عشرة مسئلة وخاتمة فيها فقال • مسئلة الحسن المأذون واجبا أو مندوبا أو مباحا أى
 الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوبا أو مباحا يعني ان الحسن
 ما حسنته الادلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حسنته العقل كما قالت المعتزلة

• مسألة جازا ترك ليس بواجب اشارة الى ان دليل جواز الترك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فن كان منكم من ايضا او على سفر فعدة من ايام آخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهما وواجبه أكثر الفسقة بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه هؤلاء شهدوه وجوز الترك لهم للعذر واجب بأن شهود الشهر موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا وقوله فيها والاصح ليس المندوب مكلفا به وكذا المباح اشارة الى انه لو جاء في الدليل لفظ التكليف لا يشمل المندوب والمباح كما في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي لا يلزمها الا بما في طاقتها الا ان التكليف على الاصح بمعنى الزام ما فيه كلفة وقوله فيها والاصح ان الوجوب اذا نسخ بقى الجواز أي عدم الحرج اشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب أمر بقى جوازه بمعنى عدم الحرج الصادق بالإباحة أو التنبأ أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحدها • مسألة الأمر الواحد من أشياء بوجوب واحد لا يعينه يؤخذ منه انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير ككفارة اليمين فالمطلوب واحد لا يعينه • مسألة فرض التكفائية مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات أو فاعله أي فالمنظور إليه أولا وبالذات هو الفعل والفاعل انما ينظر إليه تبعاً لضرورة توقف الفعل على فاعل وتخرج فرض العين فانه منظور إليه بالذات الى فاعله والغرض منها ان متعلق الوجوب الذي يشته الاصولي تارة وينفيه أخرى بقسم الى أمرين فرض كفاية وفرض عين • مسألة الاكثران جميع وقت الظهور ونحوه وقت لادائه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدد له الشارع كان ممثلاً للمأمور به ارتباطه وتعلقه بالأمر المبحوث عن حاله في الأصول من جهة ان الامتثال للأمر حاصل بفعل المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد للمأمور به • مسألة المقدور والذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذا دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكون ذلك الشيء الآخر واجبا أيضا هذا الدليل فخرج بالمقدور وغيره كضمور العدد في الجملة فلا يجب تخصيصه بالمطلق المقيد بوجوبه بما يتوقف عليه كالأمر فان وجوبه متوقف على النصاب فلا يجب تخصيصه • مسألة مطلق الأمر لا يناول المذكور أي فلا أمر بشئ بعض جزئياته مكرره كالصلاة في الاوقات المكرره لا يكون الأمر شاملا له • مسألة يجوز التكليف بالمحال مطلقا أي لذاته أو لغيره الغرض منه بيان ان الحكم الذي يشته الاصولي تارة وينفيه أخرى أي من حيث التعاقب يجوز تعلقه بالمحال مطلقا بل وقع تعلقه بالفعل بالمتبع بالغير كما مر الناس بالايمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين كما أفاده بقوله والحق وقوع المجتمع بالغير لا بالذات • مسألة الاكثران حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالشرط حال عدم الشرط فالدليل المقيد للتكليف بفرع من الفروع كالصلاة منسحب على الكافر ومتعلق به مع انتفاء الشرط الشرعي من الايمان لتوقفها على النية التي لا تصح من الكافر • مسألة لا تكليف الا بفعل الغرض منه انه لو دل الدليل على طالب غير فعل كالاغتيادات لانهم من قبيل الكيفيات النفسانية فالمطلوب في الحقيقة

أسبابها المقدورة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا بناء على عدم جواز
التكليف بغير المقدور • مسئلة يصح التكليف بوجوده مع لوم المأمور إنزاعه مع علم
الآمر وكذا المأمور في الاظهار انتفاء شرط وقوعه عند وقته كما مر رجل بصوم يوم موته
قبله خلافا لامام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كأنما مع علم الأمر وكذا
المأمور أيضا في الاظهار انتفاء شرط وقوع المأمور به عند وقته كما مر رجل بصوم يوم علم
موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أوله ولله المأمور بتوقيف من الأمر فانه علم في ذلك انتفاء
شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والحيثية عند وقته وبوجود التكليف حال كونه
مع لوم المأمور عقب الأمر المسموع له الدال على التكليف فكلامه متضمن لمستلزمين
أشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف ونعمها بقوله مع علم الأمر الخ وإلى الثانية بقوله وبوجود
نعمها بقوله مع لوم المأمور وإنزاعه في كلامه نثر على غير ترتيب اللف وقال امام الحرمين
والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكرناه انتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشئ انه مكلف به عقب
سماعه للأمر به لانه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو يحجز عنه فلا يتحقق التكليف
فلا يتحقق العلم بعدم المطابقة وأوجب عن الأول بوجود الفائدة وهي الانشاق في الأسباب
والعزم على الفعل أو الترتك لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور أيضا لان انتفاء الفائدة الموجودة
حال الجهل بالعزم ومحاولة بعض المتأخرين بانهم اموجوده بالعزم على تقدير وجود الشرط
لاتعقيد لانه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده وعن الثاني بان طر والموت
أو العجز لا يقيان التكليف حتى يتفيا يتحقق العلم بعاقبه انه يقطع بذلك تعلق الأمر الدال
على التكليف ولا يخفى ارتباط هذه المسئلة بالمحكم الذي هو متعلق نظر الان والى (حققة)
الحكم قد يتعلق بأمر من على الترتيب فيجزم الجميع أو يباح أو يسن أي ككل المذكور والميتة
فان كلامهم ما يجوز أو كاله لكن جواز أكل الميتة عند العجز عن غيرهما فيجزم الجميع بينهما
وكالوضوء والتيمم فانه ما جازان وجوار التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجميع بينهما
كان يعم لحوف بطء البر من الوضوء من عمت ضرورته حمل الوضوء ثم توشأ منه لالمشقة بطء
البر وان بطء ليمسه بوضوئه وكهنا في كفارة الوقاع فان كلامه ما راجب لكن وجوب
الاطعام عند العجز عن الصيام وجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجميع بينهما
فالغرض افادة ان الحكم لا يلزم ان يكون متعلقا بشئ واحد وانما أعلم • وصاحب التلخيص
عرف في مقدمته فصاحبه المفرد بانهم اخلوه من تناقض الحروف والعراية ومخالفة القياس
لتوقف معرفة فصاحبه الكلام عليها وفصاحبه الكلام بانهم اخلوه من ضعف التأنيف
وتناقض الكمات والتعقيد مع فصاحتهم التوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما ذكر في
تعريف فصاحبه المفرد وفصاحبه الكلام دخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة
الكلام بأنهم مطابقته لمقتضى الحال لانهم امدار علم المعاني فانه يبحث عن الكلام من حيث
المعاني انشائي والاعراض الداعية الى الخصوصيات المؤدية الى البلاغة التي يعرف
اعجازا قرآن ثم قسم مقتضى الحال الى مراتب متفاوتة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام

قوله تناقض الحروف
كسنتشرارات والغسرات
كالجزمي ومخالفة القياس
كلا جال ونهف التأنيف
كضرب علاءه زيدا
وتناقض الكمات كقوله
وقبر حرب البيت والتعقيد
كقوله وما مشله في الناس
البيت اه مؤلف

فانه عطا الله بكون الكلام بالافعال بعد ما بعد ما كان لما ذكر في المقدمة ارتباط بعلم
المعاني ومعنا ان الاعتداد بالبيان عند البلاء انما هو بعد رتبة المطابقة كما ان
الاعتداد بالتبيين العرضي انما هو بعد التبيين الذاتي فالإلاغة والمداخل فيها ما ذكر
في المقدمة به يكون مرتباً بالبيان والبيان به وله دخل فيما رُفِصاً فيصاحبة المتكلم
والإلاغة استقفاً لا قساماً فصاحبة والإلاغة فانه يوسف المتكلم بالفاحة كما يوسف
بها المفرد والكلام بالإلاغة كما يوسف في الكلام أيضاً لولا كرا في المقصود ليجم عليهما
بحكم يكون ذكرهما فيه على بصيرة من تصورهما لانه ذكرهما معلوم الحقيقة والله سبحانه
وتعالى أعلم والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

تسوية سبق في سطر ١٥
من الصحيفة الرابعة في
تعمير التعليل لانه لاخذ
بتول المجتهد وسواء
اللائحة بقول القبر كافي
الاصلي انه

يقول الفقير أحمد مروان أما بعد حمد رب العالمين والثناء لله على ما آتانا من الصلاة
والسلام على الواسطة في كل أمة وسلمت لنا من سريات الأمور وكلياتها وعلى آله
والهادين وأصحابه الراشدين تقدم طمع كاتب هذه الورقة الموسومة بالبيان العصرية
لمشاهير العالوم الأزهريه طهرت العالم بخبر القائل في شهر الشيخ صراط الطوبى
الشافى الذي شهد بفضل روضه هلاله الجمال في أسرع ومن حتى كان في ميدان الاجتماع
سابقاً على غيره مجدداً في حسن سيرته منادياً بالآلاء مثال طهرت علامة الزمان بهجته
العصر والاولان ذى العفة المنيعة والفضيلة الشريفة من أعين في صفاته الداني
والعاصي حبيب العلوم والمعارف حصة الشيخ محمد الآلاني حفظه الله وآله وأعلمه
على مشروعه ومساعدته لمحو طائفة العاصية الألهية شعولاً بالزينة العبدانية وكان ذلك
في المدة الحرة المنشأة فحوش عطى نعمة اليه من الخيرة صاحب الغائبين الأجر

الكاتبين الامتثلين حضرة السيد عمر حسين الطشاب وحضرة الشيخ محمد

عبد الواحد الطوبى وذلك في واسط شهر رجب سن ١٣٠٥

سنه ١٣٠٥ هجرية على ما فيها كمال الصلاة والسلام

التعب ما تجد في الاقبيات هلاله

ونجلى السدوى

حالة كاله

آمين

